آراء أبي ذر الخُشَنِيّ النّحوية : جمعًا ودراسة

د. علي بن محمد الشهري
قسم اللغة العربية – كلية اللغة العربية الجامعية بالقنفذة
جامعة أم القرى

آراء أبي ذر الخُشَنِيّ النّحوية : جمعًا ودراسة

د. علي بن محمد الشهري
قسم اللغة العربية – كلية اللغة العربية الجامعية بالقنفذة
جامعة أم القرى

ملخص البحث:

يعدّ أبو ذر الخشني من النحاة الأندلسيين المشهورين في القرن السادس الهجري ، فقد شرح كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وإيضاح أبي علي الفارسي، ولكن ضياع كتبه هذه وفقدها ذهب بأكثر آرائه النحوية إلاّ نزراً يسيراً تداولته كتب النحويين ، وقد عمل الباحث على إلقاء الضوء على حياته العلمية ومنهجه النحوي ، ثم جمع الباحث بعد ذلك آراءه النحوية المبثوثة في كتب النحويين، وناقشها مع غيرها من الآراء والأقوال، وبيّن الراجح منها .

تقدمة:

الحمـــد لله رب العـــالمين، والصلاة والسـلام على سيد الأنبياء والمرسـلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد عُنِيَ الأندلسيون بعلم أهل المشرق، فارتحلوا في طلبه، واجتهدوا في درسه وفهمه وشرحه، وكان من أبرز العلوم التي عُنوا بها علوم الدين؛ كالفقه وأصوله والتفسير والحديث، وعلوم العربية؛ كالنحو والصرف واللغة والمعجم.

وقد نال علماء النحو والصرف اهتماما كبيرا؛ إذ عكف الأندلسيون على علم المشرقيين في هذين العلمين، وكان من أبرز العلماء الذين أعجبوا بهم سيبويه والفارسي والزجاجي؛ حيث عكفوا على كتبهم ودرسوها وشرحوها، وبخاصة كتاب سيبويه وإيضاح الفارسي وجمل الزجاجي.

وكان من أبرز علماء الأندلس في علوم العربية في أواخر القرن السادس أبو ذر الخشني الذي تصفه المصادر بـ"أنه كان من عظماء نحاة الأندلس"[1]، وهو الذي شرح كتاب سيبويه وإيضاح الفارسي وجمل الزجاجي وغيرها.

وتناول البحث شخصية أبي ذر الخشني وآراءه النحوية لأسباب عدة، أبرزها:

أولا: أنه من أعلام النحاة في القرن السادس الهجري في الأندلس، فقد وصفته المصادر بـ"العلامة اللغوي إمام النحو"[2]، وأنه كان أحد الأئمة المتقنين وأحد المعتمدين في الفقه والأدب، إماما في العربية[3].

---

(١) المغرب في حلى المغرب، ابن سعيد المغربي، ت. شوقي ضيف ٢/ ٥٥

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط الرسالة، ٢١/ ٤٧٧.

(٣) انظر: خزانة الأدب، البغدادي ٦/ ٧٧.

ثانيا: أن آراءه النحوية مبثوثة في كتب النحاة المتأخرين، فأردت جمعها ودراستها، لأتبين منهجه وطريقته في دراسة النحو.

وجاء البحث في: مقدمة وتمهيد وعدة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فتلفت النظر إلى مكانة أبي ذر العلمية، والأسباب التي دعت لتناول هذه الشخصية بالبحث، كما تبين خطة البحث والمنهج المتبع فيه.

وتناول التمهيد حياة أبي ذر الخشني وأساتذته وتلاميذه وكتبه.

أماالمبحث الأول فتناول آراء أبي ذر الخشني في باب المعرب والمبني.

والمبحث الثاني تناول آراء أبي ذر الخشني في باب الجملة الاسمية.

والمبحث الثالث تناول آراء أبي ذر الخشني في باب الجملة الفعلية ومكملاتها.

والمبحث الرابع تناول آراء أبي ذر الخشني في باب الجر.

والمبحث الخامس تناول آراء أبي ذر الخشني في باب التوابع.

والخاتمة عدد فيها الباحث النتائج التي توصل إليها.

وأما المنهج المتبع في الدراسة فهو منهج استقرائي وصفي نقدي؛ حيث قام الباحث باستقراء آراء الخشني في مظانها من مصادر النحو العربي، ثم قام بعرض المسائل كما وردت في هذه المصادر، ثم بيَّن رأي أبي ذر الخشني، ثم قام بعرض آراء النحاة حولها، ناقدا ما يحتاج منها إلى نقد، ليخلص إلى ترجيح رأي منها أو نفيها جميعا إن كانت مجافية لروح اللغة، ثم يقوم الباحث بطرح ما يراه متمشيا مع روح العربية، مدعما في ترجيحه أو طرحه بالدليل والحجة.

هذا، وجمعت آراء أبي ذر من عدة مصادر نحوية، أبرزها: ارتشاف الضرب من لسان العرب، والتكميل والتذييل في شرح التسهيل، وكلاهما لأبي حيان الأندلسي، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وخزانة الأدب للبغدادي.

والله أسأل التوفيق، أن ينفع بهذا البحث.

* * *

التمهيد

ترجمة أبي ذر الخشني

اسمه ولقبه وكنيته:

هو مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني الجيَّاني، يكنى أبا ذر، ويعرف بابن أبي رُكَب[1]. والجياني نسبة إلى كورة واسعة بالأندلس، تجمع قرى كثيرة، وتتصل بكورة إلبيرة، مائلة عنها إلى ناحية الجوف، في شرقي قرطبة، وبينهما وبين قرطبة سبعة عشر فرسخا[2]، أما نسبته "الخشني" فهي إما نسبة إلى خُشَين، وهي قبيلة من قضاعة تنسب إلى خشين بن النمر بن وبرة بن تغلب بن عمران بن حلوان بن إلحاف بن قضاعة، وإما نسبة إلى "خشين"، وهي قرية من قرى الأندلس[3]. وقد ولد أبو ذر الخشني – كما يرجح ابن الأبار القضاعي – سنة ٥٣٥ هـ، يقول: "مولده سنة خمس، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة، والأول أصح"[4].

شيوخه:

تجمع المصادر التاريخية على أن والد أبي ذر، وهو محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني، كان من أكابر علماء الأندلس في عصره، يقول عنه ياقوت الحموي: "نحوي عظيم من مفاخر الأندلس، لغوي أديب شاعر، أخذ النحو عن ابن أبي العافية، وروى عن أبي الحسين بن سراج وأبي علي الصدفي وجماعة، وتصدر للإقراء، كان متقنا

---

(١) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٢/ ١٨٩.

(٢) انظر: معجم البلدان ٢/ ١٩٥.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٦/ ٧٧.

(٤) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ١٨٩.

لمسائل سيبويه، فرحل الناس إليه لقراءة الكتاب عليه، .... وله شرح كتاب سيبويه"[1] ويقول عنه ابن الأبار القضاعي: "وكان من جلة النحويين وأئمتهم حافظا للغريب واللغة متصرفا في فنون الآداب"[2]. وقد ولد أبو ذر في كنف والده الذي ذاعت شهرته العلمية، وعلى الرغم من أن والده قد توفي وهو في سن الحادية عشرة، فإنه قد أخذ عنه، وسمع منه، وتأثر به، فكان لذلك أثر كبير في حياته العلمية.

ولأبي ذر عدد كبير من الشيوخ العلماء الذين روى عنهم، وتتلمذ عليهم، وهم:

١- الخِدَبّ، محمد بن أحمد بن طاهر النحوي من أهل أشبيلية، يكنى أبا بكر، ويعرف بالخدب، له تعليق على كتاب سيبويه سماه بـ"الطرر" لم يسبق إلى مثله، وأخذ عنه جماعة، منهم: صاحبنا أبو ذر الخشني، وأبو الحسن بن خروف، وتوفي – رحمه الله – سنة ٥٨٠هـ [3].

٢- ابن الرمامة، محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي، يكنى أبا عبدالله ويعرف بابن الرمامة، نزل فاس وولي قضاءها سنة ٥٣٦ ه، كان يميل إلى مذهب الشافعي، له مؤلفات منها: تسهيل المطلب في تحصيل المذهب، وكتاب التفصي عن فوائد التقصي، وكتاب التبيين في شرح التلقين. وسمع منه أبو ذر وروى عنه [4].

٣- عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبدالله بن حسين بن سعيد الأزدي أبو محمد الإشبيلي، ويعرف بابن الخراط، له كتاب في الجمع بين الصحيحين، وكتاب في الجمع بين المصنفات الستة، وكتاب في المعتل من الحديث، ومصنفات أخر، وله في اللغة كتاب

---

(١) معجم الأدباء ٢/٢٦٤٧.

(٢) التكملة لكتاب الصلة، القسم الثاني ٢/٥.

(٣) انظر: السابق ٢/٥٦.

(٤) انظر: السابق ٢/١٥٨.

حافل ضاهى به كتاب الغريبين للهروي، توفي ببجاية سنة ٥٨١ ه، وقد سمع عنه أبو ذر الخشني ببجاية[١].

٤- عبدالرحمن بن يحيى بن الحسن بن محمد القرشي الأموي من أهل أشبيلية، يكنى أبا القاسم، وكان مقرئا محدثا زاهدا ورعا، وله كتاب في الجمع بين الصحيحين، حدث عنه أبو ذر بن أبي ركب وأبو علي الشلوبين[٢].

٥- عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي، له تآليف منها: كتاب في قراءة ورش وقالون، وكتاب في شرح مقصورة ابن دريد. حدث عنه أبو ذر، واختص به، وأخذ عنه القراءات والآداب[٣].

٦- علي بن أحمد بن أبي بكر الكناني، يعرف بابن حنين الطليطلي ثم القرطبي، سمع الموطأ من أبي عبدالله بن الكلاع، استوطن مدينة فاس سنة ٥٠٣ هـ، ومات بها سنة ٥٦٩ ه، سمع منه أبو ذر بفاس[٤].

٧- أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن داحة الخزرجي الأنصاري القرطبي، العالم الحافظ الناقد المجود محدث الأندلس، صاحب تاريخ علماء الأندلس[٥]، وقد روى عنه بقرطبة أبو ذر الخشني[٦].

---

(١) انظر: السابق، ٢/١٢٠، ١٢١. تاريخ الإسلام، ١٢/٧٢٩. والديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ٢/٥٩.

(٢) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٣/٣٣، ٣٤.

(٣) انظر: السابق ٢/٣١١، ٣١٢.

(٤) انظر: تاريخ الإسلام، ٣٩/٣٤٨. والتكملة لكتاب الصلة ٣/٢١٠. والسفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة ١/١٥٠.

(٥) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/٢٤٠.

(٦) انظر: الذخيرة السنية ص ٤٢.

٨- محمد بن محمد بن عبدالله بن معاذ اللخمي، من أهل أشبيلية، يعرف بالفلنقي، وكان إماما في صناعة الإقراء، عالي الرواية، مشاركا في علم العربية والآداب، وقد أخذ عنه أبو ذر[١].

تلاميذه:

لقد تصدر أبو ذر الخشني للتدريس والإقراء في أهم المدن الأندلسية والمغربية، حيث كان يقرئ العربية بأشبيلية، وغيرها من المدن كجيان مسقط رأسه، ثم أقرأ الناس بمدينة فاس عندما استوطنها، وقد أشار ابن الأبار القضاعي إلى أن عددا كبيرا تتلمذ على يديه، يقول: "حدث وأخذ عنه جلة من شيوخنا وغيرهم"[٢]، ومن أشهرهم: الفقيه الحافظ أبو عبدالله الصدفي الفاسي[٣]، والفقيه اللغوي المؤرخ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الأشبيلي صاحب التصانيف، وقد قرأ ابن سيد الناس على أبي ذر الخشني[٤].

منزلته العلمية:

وكان أبو ذر الخشني ذا مكانة علمية متميزة؛ مما جعله في مكانة مرموقة علميا بين أقرانه، يقول ابن الأبار القضاعي: "وكان رئيسا في صناعة العربية عالما بها، قائما عليها، درسها حياته كلها، ورحل الناس إليه فيها مع المعرفة بالآداب واللغات، والأخذ بحظ من قرض الشعر"[٥].

---

(١) انظر: التكملة لكتاب الصلة، ٢/ ٢٠، ٢١.

(٢) السابق، ٢/ ١٨٨.

(٣) انظر: الذخيرة السنية، ص ٤٣.

(٤) انظر: عنوان الدراية، ص٢٩٠، ٢٩١.

(٥) انظر: السابق، ٢/ ١٨٨.

ويذكر عنه في موضع آخر: أنه كان "مقيدا، لم أر فيمن لقيته أحسن تقييدا منه"[1].

وقد وصفته بعض المصادر بأنه "كان من عظماء نحاة الأندلس"[2]. ويقول عنه الذهبي: "العلامة اللغوي، إمام النحو، .... أقرأ العربية دهرا"[3].

ويقول عنه صاحب الذخيرة السنية: "وكان – رحمه الله – أحد الأئمة المتقدمين ضبطا وتقييدا، وأحد المعتمد عليهم في علم اللغة والآداب، إماما في العربية، عالما بكتاب سيبويه"[4]. ويقول – أيضا –: "ولم يكن في وقته أتم وقارا ولا أحسن سمتا وعقلا منه – رحمه الله، ولا أضبط ولا أتقن تقييدا منه في جميع علومه حفظا وعلما، وكان نقادا للشعر عالما به، مطلق العنان في معرفة أخبار العرب وأيامها وأشعارها ولغاتها، متقدما في ذلك كله، وفي إقراء كتاب سيبويه ومعرفة أغراضه وغوامضه"[5].

ويتضح من كل هذه الأقوال أن أبا ذر كان نحويا مشهورا، له علم بلغات العرب وأيامها وأشعارها، يقرض الشعر وينقده، وكان إلى جانب ذلك فقيها مالكيا ومحدثا مقيدا جليلا.

مذهبه النحوي:

يظهر من الآراء النحوية التي وقفت عليها لأبي ذر أنه كان صاحب شخصية علمية مستقلة، فهو يخالف البصريين في: التنازع، وفي بيت امرئ القيس وفي أصل "لات"، بينما يأخذ برأيهم في التوكيد بأكتع منفردا، فيخالف بذلك الكوفيين، كما رأيته أيضا مخالفا لجميع النحويين في رأيه في إعراب "مسحا" في قوله تعالى: **{فَطَفِقَ مَسْحًا}** [ص: ٣٣].

ويبدو أن شرحه لكتاب سيبويه كان شرحا كبيرا ضم كثيرا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين والبغداديين.

---

(١) انظر: التكملة لكتاب الصلة، ٢/ ١٨٨– ١٨٩.

(٢) انظر: المغرب ٢/ ٥٥

(٣) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٧٧.

(٤) الذخيرة السنية ص ٤٢.

(٥) السابق ص٤٢.

مؤلفاته:

نعته من ترجم له بأنه من أصحاب المؤلفات التي سار بها الركبان، ولكن لم يصل إلينا من كتبه إلا كتابه الموسوم بـ"الإملاء المختصر في شرح غريب السير"، وهو كتاب اعتنى فيه أبو ذر بشرح غريب السيرة التي صنفها ابن هشام؛ حيث اهتم بشرح غريب القصائد التي وردت في سيرة ابن هشام، يقول السيوطي عن هذا المؤلف: "من تصانيفه، أي الخشني، الإملاء على سيرة ابن هشام"[1].

وقد ذكر من ترجم له من المصنفات ثلاثة، وهي:

١- مصنف كبير في شرح سيبويه.

٢- كتاب شرح الإيضاح.

٣- شرح الجمل.

ولكنها في عداد المصنفات المفقودة إلى الآن، قد يرى النور بعضها أو كلها في يوم من الأيام.

وفاته:

توفي أبو ذر مصعب بن محمد الخشني بمدينة فاس، ضحى يوم الاثنين الحادي عشر لشوال، ودفن لصلاة العصر منه بعدوة القرويين سنة ٦٠٤هـ، بخارج باب الفتوح[2].

* * *

(١) بغية الوعاة، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ٢/٢٨٨.

(٢) انظر: التكلمة لكتاب الصلة، ٢/١٨٩.

المبحث الأول

باب المعرب والمبني

أبدى الخشني رأيه في عدة مواضع من هذا الباب، وسنتاول ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى – حكم مطابقة العائد للمبتدأ المتكلم والمخاطب:

بما أن ضمير الصلة يحمل معنى اسم الموصول، فإنه يجب أن يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ومع هذا وقع الخلاف بين النحاة في بعض المواضع.

يقول السيوطي: "وَمن أَمْثِلَة الْمخبر بموصوفه: أَنْت آدم الَّذِي أخرجتنا من الْجنَّة، وَأَنت مُوسَى الَّذِي اصطفاك الله، وَتقول: أَنْت فلَان الَّذِي فعل كَذَا. وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك؛ لِأَن الْمخبر عَنهُ والمخبر بِهِ شَيْء وَاحِد، فَهَل يخْتَص ذَلِك بِالَّذِي وَالَّتِي وتثنيتهما وجمعهما، وَيتَعَيَّن فِيمَا عدا ذَلِك الْغَيْبَة أَو لَا؟ قَالَ أَبُو حَيَّان: الصَّوَاب الأول، قَالَ: وَزَاد بعض أَصْحَابنَا ذُو وَذَات الطائية وَالْألف وَاللَّام، وَأَجَازَهُ بَعضهم فِي جَمِيع الموصولات، قَالَ: وَهُوَ وهم مِنْهُ، فَإِن تَأَخّر الْمخبر عَنهُ وَتقدم الْخَبَر تعيّنت الْغَيْبَة عِنْد الْجُمْهُور، نَحْو: الَّذِي قَامَ أَنا، وَالَّذِي قَامَ أَنْت؛ لِأَن الْحمل على الْمَعْنى قبل تَمام الْكَلَام مَمْنُوع، وَجوز الْكسَائي عوده مطابقا للمتكلم والمخاطب كَمَا لَو تقدم، وَوَافَقَهُ أَبُو ذَر الْخُشَنِي"[1].

ويقول السيوطي أيضًا: "وَجوز (أَبُو ذَر) مُصعب بْن أبي كثير الْخُشَنِي، (عوده) أَي الضَّمِير (مطابقا للْخَبَر) فِي الْخطاب، فَيُقَال فِي الْإِخْبَار عَن التَّاء من: ضربت (الَّذِي ضربتَ أَنْت) حملا على الْمَعْنى؛ لِأَن الَّذِي هُوَ أَنْت، كَمَا يجوز الْوَجْهَانِ فِي: أَنْت الَّذِي قَامَ، وَأَنت الَّذِي قُمْتَ"[2].

---

(١) همع الهوامع ١/٣٣٧.

(٢) السابق ٣/٢٤٦.

ويقول أبو حيان: "ولو تقدم الخبر، نحو: الذي قام أنا.. على تقدير أن يكون الخبر هو الموصول، فمذهب الفراء أنه يجب غيبة الضمير، وهو الذي يقتضيه مذهب البصريين، ونص عليه السيرافي وابن السراج، ومذهب الكسائي: أنه يجوز أن يطابق كحاله لو تأخر، فأجاز أن يقول: الذي قمت أنا، والذي قمت أنت، وتبعه في جواز ذلك من أصحابنا الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني"[1].

المسألة ذات شقين: الأول: إذا كان ضمير الصلة عائدا على مبتدأ متقدم، في نحو: أَنْت آدم الَّذِي أخرجتنا من الْجنَّة، وَأَنت مُوسَى الَّذِي اصطفاك الله، وَتقول: أَنْت فلَان الَّذِي فعل كَذَا. والثاني: إذا كان ضمير الصلة عائدا على مبتدأ متكلم أو مخاطب متأخر عن الخبر، مثل: الذي قام أنا، الَّذِي ضربتَ أَنْت.

وحول هذين الشقين اختلف النحاة في المسألة على أربعة مذاهب:

المذهب الأول- المطابقة

أن الضمير يطابق المبتدأ في التكلم والخطاب، والتثنية والجمع، وذلك إذا كان المبتدأ والخبر شيئا واحدا.

واختلف أصحاب هذا المذهب على أقوال:

الأول– أن هذا خاص بـ"الذي والتي"، أما ما عداهما فيتعين أن يكون الضمير ضمير غيبة. وإليه ذهب أبو حيان، يقول: "فلو كان الموصول غير الذي وفروعه كـ"من" و"ما" وجبت الغيبة، نحو: أنا من قام، وأنت من قام"[2].

---

(١) ارتشاف الضرب ١٠٢٣/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١٠٢٢/٢.

الثاني– أن هذا يشمل – بالإضافة إلى "الذي والتي" – ذُو، وَذَات الطائية، وَالْألف وَاللَّام الداخلة على المشتقات.

الثالث– أنه يشمل جميع الموصولات، و قد رد أبو حيان والسيوطي هذا القول وقالوا: إن من قاله واهمٌ. ورد أبو حيان استشهاد أصحاب القول ببيت البحتري بن أبي صفرة، فقال: "فأما قول البحتري بن أبي صفرة [الطويل]:

تُعير أمورا لستُ ممن أشاؤها ولو جُعِلَتْ في ساعدي المجامع

فقال: ممن أشاؤها، وهذا أضعف من أن يقول: لستُ من أشاؤها، وهو المنصوص أنه لا يجوز ذلك من وما، والظاهر أنه لا يستشهد بقوله، فإن صح أنه لعربي، فتأويله على أنه لما كان في معنى: لستُ أفعل، جاز"[1].

المذهب الثاني- تعين عدم المطابقة

وهو أنه يتعين أن يكون الضمير العائد ضمير غيبة، وذلك إِن تَأَخّر الْمخبر عَنهُ وَتقدم الْخَبَر، نَحْو: الَّذِي قَامَ أَنا، وَالَّذِي قَامَ أَنْت، وقد نسبه السيوطي إلى الجمهور. وعزاه أبو حيان إلى البصريين، والسيرافي وابن السراج.

يقول ابن جني، يقول: "ولأجل ما ذكرناه من أن "الذي" إنما وقع في الكلام وصفًا لا محالة ما أوجب عندهم أن يعود ضميره عليه أبدًا بلفظ الغيبة لا الحضور، وذلك قولك: "أنت الذي قام أخوه"، ولا تقول: "أخوك" إلا في ضرورة شعر، و"أنا الذي قام صاحبه"، ولا تقول "صاحبي" إلا للضرورة، وإنما ذلك لأن التقدير: "أنا الرجل الذي قام صاحبه"، و"أنت الرجل الذي قام أخوه"، كما قال طرفة:

---

(١) السابق ١٠٢٢/٢.

أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه خشاش كرأس الحية المتوقد[1]

ولم يقل: الذي تعرفونني. وعلى هذا كلام العرب الفصيح"[2].

وحمل ما خالف ذلك على المعنى، يقول: "وقد جاء أيضًا الحمل فى مثل هذا على المعنى دون اللفظ، قال:

وأنا الذي قتّلت بكرًا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام[3]

فقال: قتلت، ولم يقل: قتل.

وأنشدني أبو علي:

يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا قد أحسن الله وقد أسأتا[4]

فقال: طلقتَ، ولم يقل طلق، وله نظائر"[5].

المذهب الثالث- جواز المطابقة وعدمها

وهو ما ذهب إليه الخشني كما قال السيوطي، حيث أجاز: أَنْت الَّذِي قَامَ، وَأَنت الَّذِي قُمْت. كما أجازه – موافقا الكسائي – في نحو: الَّذِي قَامَ أَنا، وَالَّذِي قَامَ أَنْت، فيجوز في نحو هذا أن نقول: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنت.

وإلى هذا ذهب ابن مالك على تفصيل، يقول: "يجوز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم... نحو: أنت الذي فعل، وأنت فلان الذي فعل، وأنت

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٧، والدرر ١/ ٢٨١ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٣٣٦

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٨، دار الكتب العلمية.

(٣) البيت للمهلهل بن ربيعة في المقتضب ٤/ ١٣٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٧٣، وشرح المفصل ٢/ ٤٣٠

(٤) الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/ ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦، والدرر ٣/ ٢٧، ونوادر أبي زيد ص ١٦٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٦٥، وأوضح المسالك ١/ ١٠٨

(٥)سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٨–٣٩.

رجل فعل، ففي فعل الأول ضمير عائد على موصول مخبر به، وفي فعل الثاني ضمير عائد على موصول موصوفُه مُخْبرٌ به، وفي فعل الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به، والمخبر عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم، وقد جيء بمضمر خبره غائبًا مُعتبرا به حال الخبر، ولو جيء به حاضرا معتبرا به حال المخبر عنه جاز، فكنت تقول: فعلتَ، في الأمثلة الثلاثة، لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى، وفي حديث محاجَّةِ موسى آدم عليهما السلام "أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته؟" وفي رواية "أنت الذي أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته؟

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق:

وأنتَ الذي تَلْوِي الجنودُ رءوسها إليك وللأيتامِ أنتَ طعامُها[1]

ومثله قول قيس العامري:

فأنتِ الذي إن شئتِ أشقيتِ عيشتي وأنت التي إن شئت أنعمتِ باليا[2]

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق[3]:

وأنت الذي أمست نزار تَعُدُّه لدَفْعِ الأعادي والأمور الشدائِدِ"[4]

وابن مالك – كما يفهم من نصه – يجيز الأمرين على التسوية، ومثله أبوحيان[5]، لا يفضل أمرًا على أمرٍ، بخلاف غيره كابن الحاجب الذي جوز الأمرين لكنه رجح عدم

---

(١) انظر ديوانه ص ٧٨٥.

(٢) انظر: ديوانه ١٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨

(٣) انظر: ديوانه وشرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة ٣/ ٧٦٤

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٩–٢١٠.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٢٢.

المطابقة على المطابقة، يقول: "وموضع استشهاده في قوله: الشاتمي، في صحة إضافة ما فيه الألف واللام إلى المضمر المتصل، كقولك: الضاربي والضارباتي. ومفعول ما لم يسم فاعله مضمر مستتر يعود على الشاتمي؛ لأنه بمعنى: الذي يشتمني. وهو وإن كان مخاطباً إلا أنه لما وصفه بالموصول أجرى الضمير على لفظ الغيبة كقولك: أنت الذي ضرب، وهو أحسن من قولك: أنت الذي ضربت، قال الله تعالى: **{وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ}** [الحجر: ٦]. ولو جاء على الخطاب لقال: يا أيها الذي نزل عليك الذكر. وإنما كان كذلك لأن "الذي" من ألفاظه الغيبة، وضمير ألفاظ الغيبة غيبة، فلذلك جاء الفصيح بضمير الغيبة"[١].

والذي أراه راجحا في المسألة ما ذهب إليه الخشني ومن ذهب مذهبه، وهو جواز الأمرين: المطابقة وعدم المطابقة، والمعول على المعنى والسياق، فقد يكون الأقوى المطابقة والعكس، "تقول: أنا الذى سافرت..... وهو أفضل من: أنا الذي سافر. .. وتتجه إلى الله فتقول: أنت الذي في رحمتك أطمع، وهو أفضل من: أنت الذي فى رحمته أطمع، وهكذا. ولا داعي لترك الأفضل إلى غيره، وإن كان جائزًا هنا؛ لأن الأفضل متفق عليه، وفي الأخذ به مزية التعبير الموحَّد الذى نحرص عليه لمزاياه، إلا إن اقتضى غيره داع قويّ"[٢]، ويعضده ما جاء في لغة العرب مما ذكره ابن جني، ومن ثم فلا وجه لقوله: "وقد جاء أيضًا الحمل فى مثل هذا على المعنى دون اللفظ" فيما جاء فيه الضمير العائد متكلما أو مخاطبا، فما ورد عن العرب الفصحاء غير محتمل للتأويل نعمل به دون تمحل أو تأول.

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٦.

(٢) النحو الوافي ١/ ٢٦٩.

وقد فصل الأستاذ عباس حسن في المسألة تفصيلا أرتضيه، يقول: "إذا كان اسم الموصول خبرًا عن مبتدأ، هو ضمير متكلم أومخاطب، جاز أن يراعى فى الضمير الرابط مطابقته للمبتدأ فى التَّكلم أوالخطاب، وجاز مطابقته لاسم الموصول فى الغَيبة؛ تقول: أنا الذى حضرت، أو: أنا الذى حضر. وأنت الذى برعتَ فى الفن، أو: أنت الذى برع فى الفن؛ فالتاء في الصورة الأولى يراد بها المبتدأ: "أنا" ولا تعود على اسم الموصول. وهو في هذه الحالة يعرب خبرًا؛ ولا يحتاج لرابط يعود عليه من الصلة؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ، فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد. وأما في الصورة الثانية فالضمير في الصلة للغائب، فيعود على اسم الموصول. ومثل ذلك يقال في الحالتين اللتين فيهما المبتدأ ضمير المخاطب، وخبره اسم موصول.

كمايقال أيضًا في حالة ثالثة، هي: أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب، وله خبر موصوف باسم موصول؛ فيجوز في الرابط أن يكون للتكَّلم أو للخطاب، مراعاة للمبتدأ، ويجوز فيه أن يكون للغيبة؛ مراعاة لاسم الموصول. تقول: أنا الرجل الذي عاونت الضعيف، أوأنا الرجل الذى عاون الضعيف –وأنت الرجل الذي سبقت في ميدان الفنون، أو: أنت الرجل الذي سبق في ميدان الفنون"[1].

وقد رجحت ما ذهب إليه الخشني ومن ذهب مذهبه لأمور:

أولا– أنه مؤيد بالسماع عن العرب، والشواهد السابقة دليل على ذلك، ولا يغرنك قول من قال – كابن جني–: إن ما ورد فيه الضمير مطابقًا يحمل على المعنى، فإنه يحتاج إلى تأويل في غير موطن الحاجة إليه. يقول أبو حيان: "ومراعاة ضمير المتكلم أو الخطاب

(١) السابق ١/ ٣٨٠–٣٨١.

كثير في لسان العرب: نثرا ونظما؛ فقول من خص ذلك بالشعر، وقول من منع ذلك، وهم الكوفيون، خطأ "[1]

ثانيا– أن المعنى لم يفسد في الشواهد والأمثلة مع المطابقة، بل لعل المطابقة تكون هي الأقوى في أداء المعنى، وهي التي يقتضيها المقام؛ فعلى سبيل المثال قول الشاعر:

وأنا الذي قتّلت بكرًا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام

المطابقة بين المبتدأ المتكلم وضمير التكلم العائد عليه مما يقتضيه المعنى والمقام؛ إذ المقام مقام فخر، وضمير التكلم هو الأقدر على إبراز هذا المعنى، بخلاف ضمير الغائب الذي لا يصلح في الفخر، وبخاصة الفخر الذاتي.

ثالثا– إن في اعتماد مثل هذه الأساليب – شريطة أمن اللبس – توسيعا للغة ،وتحقيقا لأغراض بلاغية جديرة بالاعتبار.

المسألة الثانية- منع الاسم المصروف من الصرف:

يقول أبوذر الخشني: "وقوله: "وابن طارقَ".. ترك صرف طارق هنا ضرورة لإقامة وزن الشعر، وهو سائغ على مذهب الكوفيين، والبصريون من النحويين لا يرونه"[2].

وذلك عند تفسيره لغريب بيت حسان بن ثابت:

صَلَّى الْإِلَهُ عَلَى الَّذِينَ تَتَابَعُوا يَوْمَ الرَّجِيعِ فَأُكْرِمُوا وَأُثِيبُوا

رَأْسُ السَّرِيَّةِ مَرْثَدٌ وَأَمِيرُهُمْ وَابْنُ الْبُكَيْرِ إِمَامُهُمْ وَخُبَيْبُ

وَابْنٌ لِطَارِقَ وَابْنُ دَثْنَةَ مِنْهُمْ وَافَاهُ ثَمَّ حِمَامُهُ الْمَكْتُوبُ[3]

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٢٢/٢.
(٢) الإملاء المختصر ص٢٨٤.
(٣) السيرة النبوية، ١٨٣/٢.

ويقول الخشني أيضا: "ورواه الكوفيون ي"فوقان مرداس"، ويستشهدون به على ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر، وقد ذكر ابن هشام أن يونس أنشده هكذا، ويونس من البصريين"[1].

وذلك عند تفسيره لغريب بيت العباس بن مرداس:

فَما كانَ حِصنٌ ولا حابِسٌ يَفوقانِ مِرداسَ في مَجمَعِ[2]

هذه من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، حيث لا يجيز البصريون منع الاسم المصروف من الصرف، أما اهل الكوفة وأبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم برهان من البصريين فيرون جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[3].

ومن الواضح أن أبا ذر الخشني يأخذ بمذهب الكوفيين، لأنه لم يعمد إلى تأويل النص كما هو واضح.

وسنفصل القول في المسألة على النحو التالي:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف، يقول المبرد: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها.

وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في "راد" إذا اضطررت إليه: هذا رادد ؛ لأنه فاعل في وزن ضارب، فلحقه الإدغام، كما قال:

---

(١) الإملاء المختصر ص٤١٣.

(٢)البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤؛ ٢٩١، والإنصاف ٢/ ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣، والدرر ١/ ١٠٤، والتصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح المفصّل ١/ ١٨٨

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٩٣ مسألة ٧٠.

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا[1]

..... فعلى هذا إجراء ما لا يجري لما وصفت لك[2].

ويقول ابن السراج: "قال قومٌ: يجوزُ في الشعرِ تركُ صرفِ ما ينصرفُ.

قالَ محمد بن يزيد: وهذَا خَطأٌ عظيمٌ، لأَنَّهُ ليسَ بأَصلٍ للأسماءِ أن لا تنصرفَ فتردّ ذلكَ إلى أَصلهِ، قالَ: ومِمّا يحتجونَ بهِ قولُ العباسِ بن مرداس:

أتجْعَلُ نهبي ونَهبَ العُبيـ ـدِ بيْنَ عُيَيْنَةَ والأَقرعِ

وما كانَ حِصْنٌ ولاَ حَابسٌ يَفُوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وإنَّما الروايةُ الصحيحةُ: "يفوقانِ شيخيَ في مَجْمَعٍ"، ومِنْ ذلكَ روايتهُم في هذَا البيت لذي الأصبع العدواني:

ومَمِنْ وَلَدوا عَامـ ـرُ ذو الطُّولِ وذو العَرْضِ[3]

وإنَّمَا عامرُ اسمُ قبيلةٍ، فيحتجونَ بقولِهِ: "وذو الطولِ" ولم يقلْ: "ذَاتِ" فإنَّما ردَّهُ للضرورةِ إلى "الحَيِّ" كَما قَالَ:

قَامتْ تُبَكيّهِ عَلى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعدِكَ يَا عَامرُ

تَرَكْتَنِي في الدَّارِ ذَا غُربَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرُ[4]

قالَ أبو العباس: فأَمَّا قَولُ ابن الرقياتِ:

---

(١) البيت لقعنب ابن أم صاحب في الكتاب ١/ ٣٢٩، ٥٣٥، وفي الخصائص ١/ ١٦٠، ٣٥٧ .

(٢) المقتضب ٣/ ٣٥٤

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٤٨، وشرح المفصل ١/ ١٨٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٠٩

(٤) البيتان بلا نسبة والإنصاف ٢/ ٤١٣ وشرح المفصل ٣/ ٣٧٢

ومَصْعَبُ حينَ جَدَّ الأمرُ أكثرُها وأطيَبُها[1]

فزعَم الأصمعي: أنَّ ابنَ الرقياتِ ليس بحجةٍ، وأنَّ الحضريةَ أفسدتْ عَلَيْه لغتَهُ قالَ: ومَنْ روى هذَا الشعرَ مِمَّنْ يفهمُ الإعرابَ ويتبعُ الصوابَ ينشدُ:

وأنتمُ حينَ جَدَّ الأمرُ أكثرُها وأطيبُها"[2]

فالبصريون يتمسكون بالقياس، وأن الأصل هو الصرف، ولذا فلا يجوز الخروج عنه، ويردون جميع ما جاء في الشعر ممنوعا من الصرف بتأويله، إما بذكر رواية أخرى، وإما بتأويل العلم على أنه اسم للقبيلة أو بالقدح في الشاعر كما مر سابقا.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه أهل الكوفة ومن وافقهم – ومنهم صاحبنا الخشني – هو الصحيح؛ لأن السماع يعضده، يقول الأنباري: "والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهبُ الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ"[3]

أما تأويل البصريين الأبيات التي احتج بها الكوفيون فلا يستقيم؛ لأن الشاعر المطبوع الذي يتكلم اللغة سليقة يراعي في نظم قصيدته أمرين: الأول– هو خط سلامة الأبيات من الخطأ النحوي والصرفي جريا على سنن العربية في قواعدها التي استقرت في ذهنه، أما الثاني فهو خط الوزن والموسيقى في الأبيات، وإذا حصل تعارض بين الأمرين فإن الشاعر يضحي بالقاعدة في سبيل إقامة الوزن، وهذا أمر معروف مشهور يلجأ إليه الشعراء وعلى رأسهم امرؤ القيس، ولكن كثيرا من النحويين والنقاد لم يعتذروا لهم،

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص١٢٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧١٤ وخزانة الأدب ١/ ١٥٠، وشرح المفصل ١/ ١٨٩

(٢) الأصول ٣/ ٤٣٨

(٣) الإنصاف ٢/ ٥١٤ مسألة ٧٠

بـل نـسبوا مـا ارتكبـوه إلـى الخطـأ أو إلـى تأويلـه تـأويلا بعيـدا عـن روح اللغـة والـشعر وموسيقاه، يقول القاضي الجرجاني: "أغاليط الشعراء..

ودونـك هـذه الـدواوين الجاهليـة والإسـلامية فـانظر هـل تجـد فيهـا قـصيدة تـسلم مـن بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدْح فيه، إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابـه؟ ولـولا أن أهـلَ الجاهليـة جُـدّوا بالتقـدم، واعتقـد النـاس فـيهم أنهـم القـدوة، والأعلام والحجـة، لوجـدتَ كثيرا من أشـعارهم معيبـة مسترذَلة، ومردودة منفيـة، لكـن هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظِّنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذبّ عنهم كلّ مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام، وما أراك – أدام الله توفيقك – إذا سمعتَ قول امرئ القيس:

أيا راكباً بلّغْ إخواننا مَن كان من كِندَة أو وائل[1]

فنصب بلغ، وقوله:

فاليوْم أشْرَبْ غيرَ مُستَحقِبٍ إثْماً من الله ولا واغِلِ[2]

فسكن أشرب، وقوله:

لَها مَتْنَتان خَظاتا كماً أكبّ على ساعدَيْه النّمِرْ[3]

فأسقط النون من خَظاتَا لغير إضافة ظاهرة.

وقول لبيد:

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٤٥١/١١ وضرائر الشعر ١١٢

(٢)البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢، وإصلاح المنطق ص٢٤٥، ٣٢٢، والأصمعيات ص١٣٠، وخزانة الأدب ١٠٦/٤، ٣٥٠/٨، ٤ ٣٥، ٣٥٥، والدرر ١/ ١٧٥،

(٣)البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٦٤، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ٩/ ١٧٦، ١٧٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٤٧

تَرّاكَ أمكنة إذا لم أرْضَها أو يرتَبطْ بعض النّفوسِ حِمامُها[1]

فسكن يرتبطْ ولا عمل فيها للَمر. وقول طرفة:

قد رُفِع الفَخّ فماذا تحذَري[2]

فحذف النون. وقول الأسدي:

كنا نرقّعها وقد مُزِّقت واتسع الخرْق على الراقع[3]

فسكن نرقّعها. وقال الآخر:

تأبى قُضاعة أن تعْرِفْ لكمْ نسَباً وابْنا نِزار وأنتُم بيضَةُ البَلَدِ[4]

فسكن تعرف. وقول الآخر:

يا عَجَباً والدهر جمٌّ عجبُهْ من عَنْزيٍّ سبّني لم أضرِبُهْ[5]

فرفع أضربه. وقول الفرزدق:

وعضٌّ زمانٍ يا بْنَ مرْوانَ لم يدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[6]

فضم مجلَّفاً[7].

---

(١)البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣١٣، والخصائص١/ ٧٤ . وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٤٩

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٤٩ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٤

(٣) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في: الكتاب ٢/ ٢٨٥، ٣٠٩ الدرر ٦/ ١٧٥، ٣١٧، والتصريح ١/ ٢٤١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١

(٤) البيت للراعي في الخصائص ٢/ ٣٤٣ وضرائر الشعر ٨٩

(٥) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ص ٤٥ والكتاب ٤/ ١٨٠ والدرر ٦/ ٣٠٣، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨

(٦)البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٨/ ٥٤٣، والخصائص ١/ ٩٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٥٣ وشرح المفصل ١/ ١٠٤

(٧) الوساطة بين المتنبي وخصومه ١/ ٥ وما بعدها

فما أورده الجرجاني ليس خطأ، وإنما هو تعارض بين القاعدة النحوية ووزن البيت وموسيقاه.

أما أبو ذر الخشني فقد كان محقا عندما قال إنه منع البيت من الصرف لإقامة الوزن ولم يعمد إلى تأويله، ويظهر في هذا أنه مع الكوفيين، وهو الأرجح الذي يتفق مع روح الشعر وطبيعته.

المسألة الثالثة- كلا وكلتا بين الإفراد والتثنية:

يقول أبو حيان: "وأما " كلا" و"كلتا" فذهب البصريون إلى أنهما مفردان لفظا، مثنيان معنى، فإذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقا، وإلى مضمر انقلبت ألفهما ياء نصبا وجرا، وتثبت رفعا، ولا يجيز البصريون غير هذا، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان حقيقة، وحكى الكسائي والفراء ودُرَيْد[1] وجماعة: أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر، وحكى: رأيتُ كلي أخويك، وعزاها الفراء إلى كنانة، وأنهما قد تضافان إلى المضمر ويكونان بالألف على كل حال، وقال أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف وأبو ذر: لغة قوم يجعلون "كلا" مثنى، ولا يقولون: كلاهما قام"[2].

يذكر أبو حيان في هذا النص أن في المسألة مذهبين:

(١) هو: عبد الله بن سُلَيْمَان بن الْمُنْذر بن عبد الله بن سَالم الأندلسي الْقُرْطُبِيّ النَّحْوِيّ، الملقب بدَرْود، بِفَتْح الدَّال وَالْوَاو بَينهمَا رَاء سَاكِنة، وَرُبمَا صغر فَقيل: دريود. مَعْرُوف بالنحو وَالْأَدب، وَكَانَ أعمى، وَله شعر كثير، وله كتاب في العربية شرح به كتاب الكسائي. انظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، ص ٢٦٢. وبغية الوعاة ٢/ ٤٤. و بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ص ٣٤٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٥٥٨

المذهب الأول – "كلا وكلتا" مثنيان معنى مفردان لفظا:

يقول أبو حيان: "ذهب البصريون إلى أنهما من قبيل ما هو مفرد في اللفظ مثنى في المعنى كزوج، واستدلوا على ذلك بوجودهما بالألف في حال النصب والخفض إذا أضيفا إلى الظاهر.. ... واستدلوا – أيضًا – بإخبار العرب عنهما إخبار المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]. .."[1].

واختلف أصحاب هذا المذهب على ثلاثة أقوال:

القول الأول– أنهما أي" كلا وكلتا" يلحقان بالمثنى معنى لا لفظًا إذا أضيفا إلى ضمير، أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر، فلا، فيعربان إعراب الاسم المقصور، قاله البصريون.

يقول سيبويه: "وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب لأنَّهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل كلا بمنزلتهما حين صار في موضع الجر والنصب. وإنَّما شبَّهوا كلا في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم، ولأنَّهما لايخلوان من الإضافة. وقد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء. وقد بين ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقي إن شاء الله، كما شبه أمس بغاقٍ وليس مثله، وكما قالوا: من القوم فشبَّهوها بأين. ولا تفرد كلا، إنَّما تكون للمثنى أبدًا"[2].

والشاهد في قوله: "ولا تفرد كلا، إنَّما تكون للمثنى أبدًا"، أي ليس لها مفرد، وهي مثنى في المعنى.

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ٢٥٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٤١٣.

ويقول المبرد: "فَأنت تَقول: كِلَاهُمَا منطلق فـ(كلا) لَا يكون إِلَّا لاثْنَيْنِ، فَلم أضفته إِلَى ضميرهما؟ فَالْجَوَاب فى ذَلِك: أَن (كلا) اسْم وَاحِد فِيهِ معنى التَّثْنِيَة، فَإِنَّمَا أضفت وَاحِدًا إِلَى اثْنَيْنِ أَلا ترى أَنَّك تَقول: الِاثْنَان منطلقان، وَكِلَاهُمَا منطلق، وكلانا كَفِيل ضَامِن عَن صَاحبه فَإِنَّمَا تَأْوِيله: كل وَاحِد منا"[1].

ويقول ابن جني: "كِلاَ وكلتا مَتى أضيفتا إِلَى الْمُضمر كَانَتَا فِي الرّفْع بِالْألف وَفِي النصب والجر بِالْيَاءِ على مَا مضى، وَإِن أضيفتا إِلَى الْمظهر كَانَتَا بِالْألف على كل حَال، تَقول: جاءني كلا أخويك، وجاءتني كلتا أختيك، ومررت بكلتا أختيك ؛ لِأَن" كلا وكلتا" اسمان مفردان غير مثنيين، وَإِن أفادا معنى التَّثْنِيَة"[2].

القول الثاني– إجراؤهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر، حكاه –كما قال أبو حيان – الكسائي والفراء ودُرَيْد وجماعة لغة عن بعض العرب، ذكر الفراء أنهم: كنانة. يقول: "وقد اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بنى كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلى الرجلين ومررت بكلَي الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مَضَوْا عَلَى القياس"[3].

وكذا ذكر ابن مالك قال: " وكذا "كلا وكلتا" مضافين الى مضمر. ومطلقاً على لغة كنانة"[4].

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٤١ ط عالم الكتب.

(٢) اللمع في العربية ص ٨٥. وانظر: المفصل في صنعة الإعراب ص ١١٩. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٢. وأسرار العربية ص ٢٥٥. أوضح المسالك ٣ / ١٣٧... إلخ.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٤.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٢. وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢/١.

القول الثالث – أنهما قد تضافان إلى المضمر ويكونان بالألف على كل حال، وهو ما يسمى بلغة القصر في المثنى.

المذهب الثاني – "كلا وكلتا" مثنيان لفظا ومعنى:

ذهب إليه الكوفيون وآخرون كابن خروف والخشني وغيرهما، يقول أبو حيان: "ذهب الكوفيون إلى أنهما مثنى من قبيل الحقيقة، واستدلوا بوجودهما في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والخفض بالياء؛ فتقول: كلاهما وكلتاهما، وكليهما وكلتيهما؛ فلما وجدوا حكم التثنية فيهما ومعناهما جعلوهما من قبيل المثنى حقيقة"[1].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا "كل" فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان" و"العمران"، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في "عصا" و"رحا""[2]. ويقول الجوهري: "... فهو اسم مفرد غير مثنى، .... وقال الفراء: هو مثنى، وهو مأخوذ من كل، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وكذلك كلتا للمؤنث "[3]

وجعل بعضهم هذا لغة قوم من العرب.. يقول أبو حيان: "وكان أبوبكر بن طاهر يقول: هي لغة قوم يجعلونه مثنى، ولا يقولون: كلاهما قام، وإنما يقول هذا من يجعله

---

(١) التذييل والتكميل ١/٢٥٦–٢٥٧.

(٢) الإنصاف ٢/٣٥٩

(٣) الصحاح ٦/٢٤٧٦

مفردا"[1]. ويقول أيضا: "وقال أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف وأبو ذر: لغة قوم يجعلون "كلا" مثنى، ولا يقولون: كلاهما قام"[2].

وقد احتج أصحاب المذهب الأول البصريون ومن نحا نحوهم بالآتي:

أولا: الدليل على أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يرد إليهما مفردا حملا على اللفظ، وتارة يردّ إليهما مثنى حملا على المعنى، ورد الضمير حملا على اللفظ جاء كثيرا، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣][3]، "فقال (آتت) بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول: "آتتا"، كما تقول: الزيدان ذهبا والعمران ضربا، وقال الشاعر:

كلا أخوينا ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم[4]

فقال: "ذو" بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لقال: "ذوا"، وقال الآخر:

كلا أخويكم كان فرعا دعامة ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا[5]

فقال: "كان" بالإفراد حملا على اللفظ، ولم يقل: "كانا"..... والحمل في "كلا وكلتا" على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى"[6].

---

(١) التذييل والتكميل ١/٢٥٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٥٥٨

(٣) انظر: السابق ٣/١٨١٤.

(٤) ورد هذا البيت في حماسة أبي تمام لبعض بني أسد انظر : شرح التبريزي١/٨٧ ، وورد من غير نسبة في الإنصاف٢/٣٦١

(٥)البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٩، وأساس البلاغة (دعم)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٣٦٢، وتذكرة النحاة ص٣٦١، والخصائص ٣/ ٣٣٨.

(٦) الإنصاف ٢/٤٤٨ مسألة ٦٢

وأقول: إن الشاعرين اضطرا إلى هذا، لأن الأول لو قال: ذوا، والثاني لو قال: كانا.. لانكسر وزن البيتين، وهما على بحر الطويل، فالحمل على اللفظ لازم لإقامة الوزن، ولو رد الشاعران الضمير مثنى حملا على المعنى لاختل الوزن.

ثانيا: الذي يدل على أن فيهما إفرادا لفظيا أنك تضيفهما إلى التثنية، فتقول: جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وجاءني أخواك كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما، وكذلك حكم إضافة "كلتا" إلى المظهر والمضمر، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتها إلى التثنية، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه"[1].

ثالثا: الذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها، لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها"[2].

رابعا: "الذي يدل على أن الألف ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر: لأن الأصل هو المظهر، وإنما المضمر فرعه، تقول: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين،... ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر، فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة، وليست للتثنية"[3].

وقد احتج الكوفيون بالأدلة التالية:

أولا: السماع فقد قال الشاعر:

---

(١) الإنصاف ٢/٤٤٨ مسألة ٦٢

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٧٩

(٣) الإنصاف ٢/٤٤٩ مسألة ٦٢

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ[1]

فأفرد قوله: " كلت" فدل على أن كلمة " كلتا" تثنية.

ثانيا: القياس، يقول الأنباري: "وأما القياس فقالوا: الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلي الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو قولك: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما،... ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصا ورحا" لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما، نحو: رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما، فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف "الزيدان والعمران" دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية"[2].

وقد رد النحويون مذهب الكوفيين ونقضوا ما استدلوا به، يقول ابن عصفور: "فأما ما زعم البغداديون من أن واحد كلتا كلت، واستدلوا على ذلك بقوله:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

ففاسد ؛ لأن "كلت" في البيت محذوفة من" كلتا"، وليست بمفردة لها، ألا ترى أن المعنى: في كلتا رجليها، ولو كانت مفردة كلتا لكان المعنى: إحدى رجليها، وذلك غير متصور في البيت بدليل قوله بعد: كلتاهما قد قرنت بزائدة"[3].

ويقول الأنباري: "الذي يدل على أن "كلا" ليست مأخوذة من" كل" أن كلا للإحاطة، وكلا لمعنى مخصوص، فلا يكون أحدهما مأخوذا من الآخر"[4].

---

(١) هذا البيت من شواهد رضي الدين في شرح الكافية ١/ ٢٨، ومن شواهد الأشموني "رقم ١٨"، وقد أنشده ابن منظور، مادة: "ك ل ا" ولم أعثر له على نسبة إلى قائل.

(٢) الإنصاف ٤٤١/٢ مسألة ٦٢

(٣) شرح الجمل للزجاج ٢٧٦/١

(٤) الإنصاف ٤٤٩/٢ مسألة ٦٢

وما قاله الكوفيون لا يستقيم؛ لأنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في النصب والجر ياء مع الاسم الظاهر، ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل؛ لأن كلا للإحاطة، وكلا يدل على شيء مخصوص، وأما هذا الشاعر فإنما حذف الألف للضرورة، وقدر أنها زائدة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة، فثبت أنه اسم مفرد يدل على الاثنين فما فوقهما"[1].

والذي أراه في المسألة، أن خلاف البصريين والكوفيين حول "كلا وكلتا" خلاف لا طائل من ورائه، وأن المسألة يحكمها السماع عن العرب، وأن كل ما ذكره المختلفون ورد عن العرب؛ فقد ورد عنهم استعمال "كلا وكلتا" بالألف رفعا والياء نصبا وجرا عند الإضافة إلى ضمير، والتزام الألف رفعا ونصبا وجرا عند الإضافة إلى اسم ظاهر، وأيضا التزام الألف مطلقا، سواء عند الإضافة إلى ضمير أو اسم ظاهر، وكذلك تم الإخبار عنهما بالمثنى أو المفرد ؛ ولذا فإن ماذكره أبو بكر ابن طاهر وتلميذه ابن خروف وأبو ذر الخشني من أن كون "كلا وكلتا" مثنى، وأن هذا لغة عن بعض العرب، صحيح، وأن الإخبار عن "كلا وكلتا" بالمفرد في نحو: كلاهما قام، أو كلتاهما قامت.. لا ينفي عن "كلا وكلتا" صفة المثنى لا لفظا ولا معنى، بل التثنية ثابتة لهما على الجهتين على ما قاله الكوفيون، واختاره صاحبنا الخشني.

يقول الفراء عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]: "وقرأ بعضهم ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خفيفة، وفي قراءة عبد الله: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ ﴿٦٢﴾ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ وفي قراءة أبي: {إِنَّ ذَانِ لَسَاحِرَانِ} فقراءتنا بتشديد إن وبالألف على جهتين:

---

(١) الصحاح ٦/ ٢٤٧٦.

إحداهما: على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد عنهم. يريد بني الحارث:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاع لصمما[1].

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وذلك - وإن كان قليلا - أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة (لأن الواو لا تعرب)، ثم قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحا تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال، وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلى الرجلين، وهي قبيحة قليلة، وقد مضوا على القياس"[2].

ويقول ابن جني: "على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، وأنشدوا في ذلك:

تزود منا بين أُذْناه طعنةً دعته إلى هابي التراب عقيم[3]

وقال الآخر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لِناباه الشجاعُ لَصَمّما

---

(١)البيت للمتلمس في ديوانه ص٣٤، والحيوان ٤ / ٢٦٣، وخزانة الأدب ٧ / ٤٥٣ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٥٧، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٤، وشرح الأشموني ١/ ٣٤، وشرح المفصل ٢ / ٣٥٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤.

(٣)الهوبر الحارثي في لسان العرب ٨ / ١٩٧ (صرع)، ١٤/ ٤٣٤ (شظى)، ١٥/ ٣٥١ (هبا)، وبلا نسبة وخزانة الأدب ٧ / ٤٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٣٣٩،وهمع الهوامع ١/ ١٤٦.

وقال الآخر[1]:

أعرف منها الجيد والعَينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

يريد: العينين، ثم إنه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية.

وروينا عن قطرب[2]:

هَيّاك أن تُمنى بشَعشعانِ خَبّ الفؤاد مائلِ اليدانِ

وقال الآخر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[3]

وفيها:

واشدد بمثنى حقب حقواها .....[4]

وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]"[5].

ويقول الفارسي في (باب القول فِي اختلاف لغات العرب): "اختلاف لغات العرب من وجوه:....

ومنها: الاختلاف فِي الإعراب نحو: "مَا زيدٌ قائماً" و"مَا زيدٌ قائم" و"إنّ هذين" و"إنّ هذان" وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب يقولون لكلّ ياء ساكنة انفتح مَا قبلها ذَلِكَ. وينشدون:

---

(١) البيت لرجل من بني ضبة كما في النوادر "ص١٦٨"، وكذا في الخزانة ٤٥٢/٧ ولم ينسبه.

(٢) نسب البيتان إلى أبي النجم، وهما في ديوانه "ص٢٢٧".

(٣)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر ١/ ١٠٦، والتصريح ١/ ٦٥ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٧٦، والإنصاف ١ /١٨، وأوضح المسالك ١/ ٤٦.

(٤)الشطر الثاني من البيت: "ناجية وناجيا أباها والبيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٤١/٢ و الخزانة "٣/ ٣٣٨"، وشرح المفصل "٣/ ١٢٩"، وشرح ابن عقيل "١/ ٥١".

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٣٩-٣٤١.

تزوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذناه ضربةً دَعَتْه إِلَى هابي التراب عقيمِ

وذهب بعض أهل العلم إِلَى أن الإعراب يقتضي أن يقال: "إن هذان" قال: وذلك أن "هَذَا" اسم منهوك، ونَهْكُهُ أنه عَلَى حرفين: أحدهما حرف علة، وهي الألف، و"ها" كلمة تنبيه ليست من الاسم فِي شيء، فلما ثُنّي احتيج إِلَى ألف التثنية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إِلَى حذف أحديهما، فقالوا: إن حذَفنا الألف الأصلية بقي الاسم عَلَى حرف واحد، وإن أسقطنا أَلِفَ التثنية كَانَ فِي النون منها عوض ودلالة عَلَى معنى التثنية، فحذفوا ألف التثنية.

فلما كَانَتْ الألف الباقية هي ألف الاسم، واحتاجوا إِلَى إعراب التثنية لَمْ يغيروا الألف عن صورتها؛ لأن الإعراب واختلافه فِي التثنية والجمع، إنما يقع عَلَى الحرف الَّذِي هو علامة التثنية والجمع، فتركوها عَلَى حالها فِي النصب والخفض.

قال: ومما يدلّ عَلَى هَذَا المذهب قوله جلّ ثناؤه: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢] لَمْ تحذف النون – وَقَدْ أضيف – لأنه لو حذفت النون لذهب معنى التثنية أصلاً، لأنه لَمْ تكن للتثنية ها هنا علامة إِلاَّ النون وحدها، فإذا حذفت أشبهت الواحد لذهاب علامة التثنية"[1].

وعليه، فما ذهب إليه الخشني ومن نحا نحوه من اعتبار لغات العرب والأخذ بها مذهب صحيح.

* * *

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ص ٢٦.

المبحث الثاني

باب الجملة الاسمية ونواسخها

في هذا الباب أبدى الخشني رأيه في مسألتين،هما:

المسألة الأولى- إعراب "مسحا" في قوله تعالى: "فطفق مسحا":

من الآراء التي ذكرها النحويون لأبي ذر الخشني رأيه في أن مسحا" في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] خبر طفق، وجاء مفردا على الأصل، يقول السيوطي: "الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ أي يمسح لدلالة المصدر، والأحسن كما قاله مصعب الخشني أنه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا تنبيها على الأصل كما تقدم في "صائما" و"آيبا""[1].

ويأتي رأي أبي ذر في هذه الآية على استعمال الأصل المتروك، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهبٌ عن لو ذهابه. ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا، لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[2].

ولذلك جعل ابن هشام هذا الرأي للخشني من الوهم، يقول: "ومن الوهم قول بعضهم في "فطفق مسحا بالسوق والأعناق" إن مسحا خبر طفق، والصواب أنه مصدر

---

(١) الهمع ٤٧٩/١

(٢) الكتاب ١٥٨/٣

لخبر محذوف، أي يمسح مسحا"[1]. فـ"مسحا" على رأي جمهور النحويين مفعول مطلق منصوب بفعل مضارع محذوف[2].

ولعل من المفيد أن نذكر أن سيبويه وأبا علي الفارسي ذهبا إلى أن "أبؤسا" في قولهم عسى الغوير أبؤسا منصوب بـ "عسى" على أنه خبر، وهذا من مراجعة الأصول، يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤسا، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه "عسى" مجرى" كاد""[3].

ويقول الفارسي: "ومن أخوات " كاد" ما جاء منصوبا كـ "كان"، وذلك قولهم في المثل: "عسى الغوير أبؤسا"، وأنشدنا عن محمد بن يزيد:

أكثرت في القول ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما[4]."[5]

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه أبو ذر الخشني هو الصواب؛ لأنه حمل للنص على ظاهره من غير تأويل ولا تقدير، وهذا هو الأصل، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[6].

---

(١) مغني اللبيب ٧٥٦

(٢) انظر شرح التسهيل ١/ ٣٩٥ ٢٧٥ والتصريح ١/ ٢٧٨

(٣) الكتاب ٣/ ١٥٨

(٤)الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٣ وهمع الهوامع ١/ ٤٧٧

(٥) المسائل الحلبيات ٢٥٠

(٦) الإنصاف ١/ ٢٠١

المسألة الثانية- ماهية "لات":

أورد أبوحيان رأيا لأبي ذر الخشني في أصل "لات"، حيث يقول: "واختلف النحويون في ماهية (لات)، فذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى نقص، نفي بها كما نفي بليس، ذكره **الخشني** في شرحه لكتاب سيبويه، وذهب بعضهم إلى أن أصلها "ليس" أبدلت سينها تاء، والجمهور على أن (لات) حرف لحقته التاء، فذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع الحرف، نحو: إنما، فلو سميت به حكيته، وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في "ثم"، فقالوا: "ثمت"، فهي للتأنيث، وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء ليست للتأنيث؛ إنما هي زائدة على الحين، واتبع في ذلك أبا عبيدة، وكتبت في المصحف منفصلة من الحين، ووقف جمهور القراء عليها بالتاء اتباعًا للرسم، وعن الكسائي الوقف بالتاء وبالهاء"[1].

وكان سيبويه ذكرها مع أدوات النفي المشبهة بليس يقول سيبويه: "... وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" و"هل"، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس "ما" ك "ليس"، ولا يكون فيه إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها "لات" في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون "لات" إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها؛ لأنها ليست ك "ليس" في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لستَ، ولستِ، وليسوا، وعبدالله ليس ذاهبا، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبدالله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين"[2].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٥٧.

وذكر أيضا أن التاء لحقت حرف النفي وركبت معه، يقول: "وزعموا أن بعضهم قال – وهو الفرزدق –:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[1]

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن "لات حين مناص" كذلك، ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة في القلة"[2].

والذي يظهر من هذا الرأي أن أبا ذر الخشني يبحث عن الأصل اللغوي لهذه الكلمة تاريخيا، وهذا نابع من اهتماماته اللغوية، وقد اختلف النحويون كثيرا في أصل هذه الكلمة، وسنناقش آراءهم على النحو التالي:

المذهب الأول- "لات" كلمتان:

يرى جمهور النحويين[3] أن "لات" كلمتان، "لا" النافية، والتاء الزائدة لتأنيث الكلمة، كما في: ثمت وربت. ووجب تحريكها لالتقاء الساكنين، يقول السيوطي: "وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها "لا" زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت على ثمت وربت"[4].

وما ذهب إليه الجمهور بحاجة إلى نظر، لأن الحرف كلمة جامدة ليست اسما ولا فعلا كي تؤنث.

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢، والجني الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، ١٣٨، والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠ والتصريح ١/ ١٩٨، والكتاب ١/ ٦٠، ومغني البيب ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦، والمقتضب ٤/ ١٩١ والهمع ١/ ٤٥٠

(٢) الكتاب ١/ ٦٠.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٨٧. واللباب علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٢. ومغني اللبيب ص ٣٣٤.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٤٥٨.

المذهب الثاني- "لات" مركبة من "لا" و"التاء":

يرى سيبويه ـ كما في نصه السابق ـ ومن ذهب مذهبه أن التاء ركبت مع "لا" شذوذا، يقول السيوطي: "ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من "لا" والتاء كـ "إنما"، ولهذا تحكى عند التسمية بها، كما تحكى لو سميت بـ"إنما""[1].

وما قاله سيبويه يحتاج إلى نظر؛ لأن دعوى التركيب تحتاج إلى دليل قوي، كما أن التركيب خلاف الأصل.

المذهب الثالث- "لات" كلمة واحدة، وهي فعل ماض:

أنها كلمة واحدة فعل ماض، ثم اختلف القائلون به على قولين:

أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى: {لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا} [الحجرات: ١٤]، فإنه يقال: لات يليت، كما يقال: ألت يألت، وقد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي، كما أنَّ قلَّ كذلك، وقد قاله أبو ذر الخشني، يقول أبو حيان: "واختلف النحويون في ماهية (لات)، فذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى نقص، نفي بها كما نفي بـ "ليس"، ذكره الخشني في شرحه لكتاب سيبويه"[2].

وما قاله أبوذر لا يستقيم من وجوه:

أولا: لا علاقة لحرف النفي "لات" بالفعلية مطلقا؛ لافتقاره لأهم عنصرين في الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن.

ثانيا: أن خصائص الفعل وعلاماته التي ذكرها النحاة لا تنطبق على "لات"، يقول الزمخشري: "ومن خصائصه "يقصد الفعل" صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم

---

(١) السابق ١/ ٤٥٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠

ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة، نحو: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت"[1]

ثالثا: ليس هناك علاقة معجمية بين الفعل "لات" الذي ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ولات المشبهة بليس؛ فـ"لات" التي نحن بصددها نافية "ينفى بها كما يُنفَى بـ"لا" إلاّ أنّها لا تقع إلاّ على الأزمان، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]"[2]. وأما "لات" الفعل الذي منه قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ فمعناه "نقص"؛ قال ابن منظور: "لاتَه حَقَّه يَلِيتُه لَيْتاً، وألاتَه: نَقَصه، والأُولى أعلى. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾؛ قَالَ الْفَرَّاءُ: مَعْنَاهُ لَا يَنْقُصْكم، وَلَا يَظْلِمْكم مِنْ أعمالكم شَيْئًا، وَهُوَ مِنْ لاتَ يَلِيتُ؛ قَالَ: والقُرَّاءُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهَا. قَالَ الزَّجَّاجُ: لاتَه يَلِيتُه، وألاتَه يُلِيتُه، وألَتَه يَألِتُه إِذا نَقَصَه، وقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، بِكَسْرِ اللَّامِ[3].. ، قَالَ: لاتَه عَنْ وَجْهه أَي حَبَسَه، يَقُولُ: لَا نُقْصانَ وَلَا زِيَادَةَ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: وَما أَلَتْناهُمْ، قَالَ: يَجُوزُ أَن يَكُونَ مِنْ أَلَتَ وَمِنْ أَلاتَ، قَالَ: وَيَكُونُ لاتَه يَلِيتُه إِذا صَرَفه عَنِ الشَّيْءِ"[4].

والثاني: أنَّ "لات "أصلها ليس بكسر الياء، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني، ويقويه قول سيبويه: إن اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال، وهذا مذهب ابن أبي الربيع[5].

---

(١) المفصل ص ٢٤٣

(٢) العين ٨ / ٣٦٩.

(٣) انظر : المحتسب ٢/ ٤٠٨

(٤) لسان العرب ٢ / ٨٦.

(٥) الجنى الداني ص ٤٨٦

وما ذهب إليه ابن أبي الربيع لا يستقيم من وجهين:

أولا: إن فيه جمعا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم، لم يجئ منه إلا شاء وماء، ولذا لم يدغموا في يطد ويتد، فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام.

ثانيا: أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل[1].

المذهب الرابع- "لات": "لا" زيدت عليها "التاء":

مذهب أبي عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة، إذ يريان أن أصل "لات" هو "لا" زيدت عليها التاء التي تأتي مع حين، يقول أبوعبيد: "... قَالَ الأمَويّ: قَوْله: تلآن يُرِيد: الْآن وَهِي لُغَة مَعْرُوفَة يزِيدُونَ التَّاء فِي الْآن وَفِي حِين فَيَقُولُونَ: تَلآن وتَحين قَالَ: وَمِنْه قَول الله تبَارك وَتَعَالَى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ: وَلَا حِين مناص وأنشدنا الْأمَوِي لأبي وجزة السَّعْدِيّ: (الْكَامِل)

العاطفون تَحينَ مَا من عاطِف والمطعِمون زمانَ مَا من مطعمِ[2]

وَكَانَ الْكسَائي والأحمر وَغَيرهمَا يذهبون إِلَى أَن الرِّوَايَة العاطفونة، وَيَقُولُونَ: جعل الْهَاء صلَة وَهُوَ فِي وسط الْكَلَام، وَهَذَا لَيْسَ يُوجد إِلَّا على السكت، وحدثْتُ بِهِ الأمويَّ، فَأنكرهُ، وَهُوَ عِنْدِي على مَا قَالَ الْأمَوِي، وَلَا حجَّة لمن احْتج بِالْكتاب فِي قَوْله: ولات أَن التَّاء مُنْفَصِلَة من حِين، لأَنهم قد كتبُوا مثلهَا مُنْفَصِلا أَيْضا، مِمَّا لَا يَنْبَغِي أَن يُفصل، كَقَوْلِه عز وَجل: ﴿يَٰوَيۡلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾[الكهف: ٤٩]، فَاللَّام فِي الْكِتاب مُنْفَصِلَة من

---

(١) انظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٧٢/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣٧٩/١.

(٢)البيت لأبي وجزة السعدي في الأزهيّة ص ٢٦٤، والإنصاف ١/ ٨٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، والدرر ٢/ ١٥، ١١٦، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٨٧

هَذَا (وَقد وصلوا فِي غير مَوضِع الْوَصْل فَكَتَبُوا: ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ وَرُبمَا زادوا الْحَرْف ونقصوا) وَكَذَلِكَ زادوا يَاء فِي قَوْله: {أُولِى الأَيْدِيْ والأَبْصَار}[ص: ٤٥]. فالأيدي فِي التَّفْسِير: الْقُوَّة وَإِنَّمَا الْقُوَّة الأيد فَهَذَا وأشباهه حجج لما قَالَ الْأَمَوِي"[١].

المذهب الخامس- "لات" حرف مستقل:

"أنها حرف مستقل، ليس أصله "ليس"، ولا "لا"، بل هو لفظ بسيط موضوع على هذه الصيغة، نقله الشيخ أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة، ولم يذكره غيره من أهل العربية على كثرة استقصائها"[٢]. يقول الشاطبي: "النحويون فيها مختلفون على ثلاثة أقوال:. ...

والثاني: أنها حرف مستقل بنفسه، ليس أصلها لا...."[٣].

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه الشاطبي هو الراجح للأسباب التالية:

أولا: أن التركيب على خلاف الأصل، يقول المرادي: "البساطة أصل، والتركيب فرع"[٤]. ويقول السيوطي: "الأصل عدم التركيب"[٥]. ويقول أبو البقاء: "الأصل عدمُ التركيبِ، لا سيما في كلمةٍ لا يصحُّ أن تُجعل كلمتين"[٦].

ثانيا: أن البحث في أصل حروف المعاني واشتقاقها مما لا منفعة فيه ولا طائل وراءه، يقول أبو علي الفارسي في الرد على من زعم أن أصل "ليس هو "لا أيْسَ": "ومن زعم أن

---

(١) غريب الحديث للقاسم بن سلام ٤/ ٢٥٠-٢٥١.

(٢) تاج العروس ٥/ ٨٧

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٢٥٩.

(٤) الجنى الداني ٢٧١

(٥) الهمع ٤/ ٣٥٢

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين ٤٢٣.

"ليس" أصله "لا أيس" قيل له: ما تريد بقولك: إن أصله هذا؟ أتريد أن تفيدنا الحروف التي ركبت منها هذه الكلمة، أم تريد أن معناها الآن بعد التركيب "لا أيْسَ" كما أن معنى "ويلمها" إنما هو "ويلٌ لأمها"؟ فإن أردت إفادتنا الحروف فذلك ما لا طائل فيه؛ لأن هذه الكلمة إذا حصلت دالة على المعنى الذي وضعت له، فلا فائدة في تعريف الحروف التي ركبت منها من أي شيء هي. على أن ذلك لا تقوم عليه دلالة من جهة النظر، وأنه لا يجد فصلا بين من قال إن اللام فيه من "ليس" والياء "ينع" والسين من "مسَّه" وبينه، وحكم ما وقف له هذا الموقف أن يكون ساقطا"[1].

ثالثا: إنَّما يُصارُ إِلَى القول بالتركيب لدليلِ ظَاهر، وَلَا دليلَ على ذَلِك في "لات".

* * *

(١) المسائل الحلبيات ٢٨١– ٢٨٢

المبحث الثالث

باب الجملة الفعلية ومكملاتها

أدلى الخشني بدلوه في مسائل من هذا الباب، هي:

المسألة الأولى- القول في أَوْلَى العاملين بالعمل في باب التنازع:

وقع خلاف بين النحاة في أولى الفعلين بالعمل في باب التنازع، فذهب الكوفيُّون إلى أن الأوَّل أوْلى، واتَّفقوا - أي جمهور النحاة – على أنَّ كلا الأمرين جائز إذا صحَّ المعنى، وأنَّه لا يُخيَّر في إعمال أيّهما شاء إذا لم يصحَّ المعنى[1]. ومسألتنا تتعلق بالأمر الأخير: أنه لا يُخيَّر في إعمال أيّهما شاء إذا لم يصحَّ المعنى، وبعبارة أخرى: إذ لم يكن الأسلوب من باب التنازع، فلا يصح إعمال أيٍّ من الفعلين، ولكن يعمل العامل الذي يصح به المعنى.

وللخشني رأي في المسألة نقله عنه النحاة، فقد ذكر أبو حيان بعد أن أورد بيت امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ كفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[2]

أنهم "اختلفوا فيه، فذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس من الإعمال؛ لأن شرطه أن يتنازع المعمول العاملان، قالوا: ولم يتنازعا لاختلاف المقتضى، وإنما لم يتنازعاه ؛ لأنك لو حذفت الجواب الأول وأقررت مكانه "لم أطلب" لفسد المعنى،...

وذهب الأستاذ أبو مصعب بن أبي بكر الخشني والأستاذ أبو إسحاق بن ملكون في أحد قوليه والأستاذ أبو علي فيما حكاه عنه أبو الفضل الصفار إلى أنه من الإعمال، قالوا: لا يكون "ولم أطلب" جوابا للو معطوفا على كفاني، بل يكون على استئناف الجملة، أي:

---

(١) انظر: اللباب علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري ١/ ١٥٣.

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، والإنصاف ١/ ٧٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥ / ٣٢٢

وأنا لم أطلب قليلا من المال، وتكون هذه الجملة مستأنفة، كما ذكرنا، معطوفة على الجملة المنعقدة من"لو" وجوابها"[1].

وفي المسألة مذاهب:

المذهب الأول- منع الإعمال:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن بيت امرئ القيس ليس من باب الإعمال، وحجتهم أن الإعمال لكلا العاملين يفسد المعنى؛ لأنه يخالف المقتضى من البيت.

يقول سيبويه: "وقال امرؤ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ كفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَال

فإنما رفع؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيا، ولو لم يرد ونصب فسد المعنى"[2].

ويقول أبوحيان: إنه "ليس من باب الإعمال؛ لأن شرطه أن يتنازع المعمول العاملان، قالوا: ولم يتنازعا لاختلاف المقتضى، وإنما لم يتنازعاه؛ لأنك لو حذفت الجواب الأول، وأقررت مكانه "لم أطلب لفسد" المعنى، إذ كان يكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال، وليس كذلك من سعى لأدنى معيشة طلب قليلا من المال وكفاه القليل، فلما كان جعله جوابا يفسد المعنى لم يصح أن يكون من باب الإعمال، ..... وقال البصريون: المعنى كفاني قليل من المال ولم أطلب؛ لأنه ينتظم لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب الملك، ويوضح أن المراد هو هذا المعنى قوله بعد:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي"[3]

---

(١) التذييل والتكميل ٧/ ١٢٣

(٢) الكتاب ١/ ٧٩ .

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧/ ١٢١. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ٢/ ٦٣٢.

ويقول ابن هشام: "وليس من التنازع قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ كفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَال

ذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد،... ولو وجه هنا" كفاني" و أطلب إلى قليل فسد المعنى، لأن "لو" تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا، نحو: لو جاءني أكرمته، وإذا كان منفيا كان مثبتا، نحو: لو لم يسئ لم أعاقبه، وعلى هذا فقوله: **"أن ما أسعى لأدنى معيشة"** منفي لكونه في نفسه مثبتا، وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة، وقوله: "ولم أطلب" مثبت لكونه منفيا بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وجه إلى قليل وجب فيه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولا، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا، وتقديره: ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد، فإن قيل: إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك "لم أطلب" على "كفاني"، ولو قدرته مستأنفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم "لو"، قلت: إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط"[1].

المذهب الثاني- الإعمال:

ذكر أبو حيان – كما مَرَّ – أنه قول الخشني وابن ملكون وأبو علي الفارسي، وذكر آخرون: أنه قول الكوفيين، وهؤلاء جوزوا إعمال: "أطلب" في "قليل"؛ حيث جعلوا الواو في "ولم أطلب" استئنافية، ويكون تقدير الكلام: وأنا لم أطلب قليلاً من المال. فأعملوا الثاني: "أطلب"، مع الأول: "كفاني"، هذا مفهوم كلامهم.

---

(١) شرح قطر الندى، ص١٩٩–٢٠٠. وانظر: شرح المفصل للزمخشري، ٢١١/١.

فأما الخشني فلم أعثر على قوله هذا إلا فيما ذكره أبو حيان، وكذا ابن ملكون، وأما الفارسي فإنه عرض للبيت في معرض حديثه عن عاملين ومعمول واحد، أيهما أولى بالعمل فيه. يقول في الإيضاح: "تقول: أكرمني وأكرمت عبدَ الله، وأكرمت وأكرمني عبدُ الله، فتحمل الاسم المذكور بعد الفعلين على الفعل الآخر، ولا تحمله على الأول؛ لأن الثاني من الفعلين أقرب إليه، فقولك: أكرمني في المسألة الأولى فعل فاعله مضمر فيه على شريطة التفسير، المعنى: أكرمني عبد الله وأكرمتُ عبدَ الله، إلا أن الفاعل أضمر قبل الذكر؛ لأن المفعول يفسره ويدل عليه؛ فإن أعمل الفعل الأول قال: أكرمني وأكرمته عبدُ الله، تقديره: أكرمني عبد الله وأكرمته.

وجاء القرآن بإعمال الثاني من الفعل في قوله عز وجل: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، ولو أعمل الأول لكان: آتوني أفرغه عليه قطرا، أي: آتوني قطرًا أفرغه عليه....

ومن إعمال الأول قوله:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدنى مَعِيشَةٍ كفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ"[1]

وقد فسر ابن عصفور ما ذهب إليه أبو علي الفارسي بقوله: "فإن قيل: كيف جاء به الفارسي على الإعمال؟

فالجواب: إنه أراد بقوله من الإعمال أنه شبه للإعمال لتداخل الجملتين في العطف، ونظير هذا ما أنشده في التذكرة لكثير عزة:

وإني ـ وإن صدت ـ لَمُثْنٍ وقائل عليها بما كانت إلينا أزلت
فما أنا بالداعي لعزة بالردى ولا شامت إن نعل عزة زلت[1]

(١) الإيضاح العضدي، ص٦٦، ٦٧.

لأنه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أن معمول مثن إنما هو "عليها"، وقد فصل بينهما بقوله: "وقائل"، ومعمول "قائل" إنما هو: فما أنا بالداعي لعزة بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مثن، فإذن قد جعل هذا يشبه الإعمال لتداخل الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل، كذلك يكون مذهبه في بيت امرئ القيس"[٢].

وأحسب أن كلام الفارسي ومن بعده ابن عصفور يحتاجان إلى وقفة متأملة، لأن كلام الفارسي ليس صريحًا في الدلالة على ما نسبه إليه أبو حيان وغيره من النحاة[٣]، وأنه يتحدث عن عاملين ومعمول واحد، ويبين أيهما أولى بالعمل، ومن خلال ما ساقه من أمثلة وما عقب به عليها، يستشعر القارئ أنه يحكم مقياسين في أي العاملين أولى بالعمل: المقياس الأول يتعلق باللفظ، وهو كيفية صياغة الجملة، تلك الصياغة التي تقتضي إعمال عامل بعينه الأول أو الثاني. والمقياس الثاني يتعلق بالمعنى، فالعامل الذي يقتضيه المعنى هو الأولى بالعمل، وهذا قريب مما صرح به ابن عصفور في قوله: "إنه أراد بقوله من الإعمال أنه شبه للإعمال لتداخل الجملتين في العطف"، فهذا الكلام وإن لم ينف القول بالإعمال عن الفارسي صراحة فإنه يتشكك في ذهابه إليه.

وعليه أقول: إن ما يقوله الفارسي أقرب إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين، وإن كان من خلاف بينه وبينهم فهو خلاف شكلي؛ فالجوهر عند كليهما، صحة الصياغة النحوية، وصحة المعنى.

---

(١) ديوان كثير عزة، ص١٠١، ١٠٢ وانظر الخزانة ٥ / ٢٢٠

(٢) شرح الجمل ١/ ٦٢٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ٢/ ١٤٤

وأما الكوفيون فقد نسب إليهم الإعمال: الرضي[1] والأنباري الذي يعرض حجتهم فيقول: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء عنهم كثيرا، قال امرؤ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ كفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ"[2]

وحمل بعضهم قول الفارسي والكوفيين على أن جملة "ولم أطلب" جملة حالية، فتكون على هذا من باب التنازع، ومن هؤلاء الرضي الذي يقول: "فإن قال الكوفي: إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في: "ولم أطلب" للعطف، ونحن نقول: إن الواو للحال"[3].

وقد أجيب عن قول الكوفيين هذا، فقال الرضي مجيبا عن سؤال الكوفي السابق: "الجواب: أنك تكون إذن، مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح، والحال المرجوح، إذ واو العطف أكثر من واو الحال، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح، أو بما هو نص في المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا.

فإن قلت: فإلام توجه قوله: "ولم أطلب" إذا لم يكن موجها إلى قليل؟ قلنا: قيل إلى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يعاش به، لكنت أكتفي بذلك ؛ لأنه قد حصل لي ذلك، ولم أكن أطلب المجد.

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ١/ ٢١٢.

(٢) الإنصاف ٧١/١

(٣) شرح الرضي على الكافية، ١/ ٢١٢.

والأظهر أن مفعول: "لم أطلب" محذوف نسيا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

أي له القبض والبسط، وكذا هاهنا معنى البيت: لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي، ولم يكن مني طلب، مع ذلك الوجدان، بل كنت أستقر وأطمئن، ولكني أسعى لتحصيل مجد مؤثل أي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي، يرجع إليه عند التفاخر"(١).

وقال ابن هشام: "فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: (لو) دعوته لأجابني غير متوان.. أفادت (لو) انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني"(٢).

ويورد ابن عصفور هذا القول ويَرُدُّه ويفنده فيقول: "فإن قيل: لأي شيء جعلت "ولم أطلب" جوابا للو، وعطفت على" كفاني" حتى لزم هذا؟ وهلا جعلت الجملة في قوله: "ولم أطلب" معطوفة على قوله: "فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني". وكأنه قال: وأنا لم أطلب قليلا، فيتصور توجيهه عليه فيكون من باب الإعمال.

فالجواب أن هذا لا يتصور، وقد كان الأستاذ أبو علي الشلوبين يجعله من الإعمال بهذا الطريق، ووجه بطلانه أن العاملين لابد أن يشتركا، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبرا أو يكون الفعل الثاني معمولا للأول وذلك نحو قولك: جاءني يضحك زيد، فتجعل في جاءني ضميرا، أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاعلا،

(١) السابق، ١/ ٢١٢، ٢١٣.

(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٠.

وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك، فيسهل الفصل.

وأما إذا جعلت: "ولم أطلب" معطوفا على "فلو أن ما أسعى" فإنك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذاك بمنزلة: أكرمت وأهنت زيدا، والعرب لا تتكلم بهذا أصلا"[1].

المذهب الثالث- أن "أطلب" بمعنى "أسعى":

وجاء عند البغدادي في الخزانة أن "ابن خلف نقل فِي شرح أَبْيَات الْكتاب عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينَوَري أنه قَال: وَالَّذِي يقوى فِي نَفسِي وَمَا سبقني إِلَيْهِ أحد أن قَوله: "وَلم أطلب" مَعْنَاه: "وَلم أسع" وَهُوَ غير مُتَعَدٍّ، فَلذَلِك لم يحفل بِهِ، ولَا أعمل الأول، ولَا أَدْرِي كَيفَ خَفِي على الأفاضل من أَصْحَابنَا ذَلِك حَتَّى جعلُوا الْبَيْت شَاهدا لجَوَاز إِعْمَال الأول"[2].

لكن البغدادي رد هذا الرأي، يقول: "وَهَذَا لَيْسَ بشَيْء، فَإِن الطّلب مَعْنَاه الفحص عَن وجود الشَّيْء عينا كَان ذَلِك الشَّيْء أَو معنى، وَالسَّعْي السّير السَّرِيع دون الْعَدو، وَيسْتَعمل للْجدّ فِي الْأَمر، وَهَذَا غير معنى الطّلب"[3]

ويرى الباحث أن البيت ليس من الإعمال كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين؛ لقوة حجتهم ورسوخ أدلتهم وموافقتها لروح اللغة، وذلك للآتي:

أولا- أن بيت امرئ القيس لا يصلح أن يكون من باب التنازع ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في

---

(١) شرح الجمل ١/ ٦٢٣.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٣٢٧.

(٣) السابق ١/ ٣٢٧.

المعنى، وفي هذا البيت تقدم عاملان وهما: "كفاني" و"لم أطلب"وتأخر معمول واحد وهو "قليل من المال" ولو توجه إليه العاملان لفسد المعنى المراد. إذ يصير التقدير: "كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال" وهذا كلام غير مستقيم، فيتعين أن يكون مفعول (أطلب) محذوفاً، وتقدير الكلام: لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك. وهذا هو المراد، بدليل قوله بعده:

ولكنـمـا أسعـى لمـجد مـؤثـل وقـد يدرك المجد المؤثل أمثالي

ثانيا- الشرط المتفق عليه عند النحويين عند الإعمال أن يكون المعنى مستقيما، فإن لم يستقم أعمل الأول اتفاقا. يقول الفخر الرازي: "قَوْلُهُ "كَفَانِي" وَ "لَمْ أَطْلُبْ" لَيْسَا مُتَوَجِّهَيْنِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ قَوْلَهُ "كَفَانِي" مُوَجَّهٌ إِلَى قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ، وَقَوْلُهُ وَلَمْ أَطْلُبْ غَيْرُ مُوَجَّهٍ إِلَى قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ، وَإِلَّا لَصَارَ التَّقْدِيرُ فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ، وَكَلِمَةُ لَوْ تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ لِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ فَيَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ مَا سَعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ طَلَبَ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ، وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ، فَثَبَتَ أَنَّ الْمَعْنَى وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ وَلَمْ أَطْلُبِ الْمُلْكَ"[1]، ولذا فما ذهب إليه الخشني ومن نحا نحوه – في بيت امرئ القيس – لا وجه له، وغير مقبول.

ثالثا- "أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا إذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضي وصاحب المغني"[2]. وَإِنَّمَا لم يجز أَن يقدر مستأنفا، لِأَنَّهُ لَا ارتباط حِينَئِذٍ بَينه وَبَين "كفاني"، فَلَا تنَازع بَينهمَا

(١) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ١/ ٦٦

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/ ١٤٤.

رابعا- الصَّوَاب أنه لَيْسَ من التَّنَازُع فِي شَيْء لاخْتِلَاف مطلوبي العاملين، فَإِنّ "كفاني" طَالب للقليل و"أطلب" طَالب للْملك محذوفا للدليل وَلَيْسَ طَالبا للقليل، لِئَلَّا يلْزم فَسَاد الْمَعْنى، وَذَلِكَ لِأَن التَّنَازُع يُوجب تَقْدِير قَوْله: "وَلم أطلب" مَعْطُوفًا على "كفاني"، وَحِينَئِذٍ يلْزم كَونه مثبتا لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ دَاخل فِي حيّز الِامْتِنَاع الْمَفْهُوم من (لَو) وَإِذا امْتنع النَّفْي جَاءَ الْإِثْبَات، فَيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد مَا نَفَاهُ بقوله: "وَلَو أنما أسعى لأدنى معيشة..."

خامسا- لم يجز التَّنَازُع على تَقْدِير الْوَاو للْحَال، لِأَن الْمَعْنى حِينَئِذٍ لَو ثَبت أَنِّي أسعى لأدنى معيشة لكفاني الْقَلِيل فِي حَالَة أَنِّي غير طَالب لَهُ، فَيكون انْتِفَاء كِفَايَة الْقَلِيل الْمقيدَة بِعَدَمِ طلبه مَوْقُوفا على طلبه لَهُ، فَيتَوَقَّف عدم الشَّيْء على وجوده، وهذا باطل.

سادسا- بطلان القول بأن "أطلب" بمعنى "أسعى"؛ فالطلب أعم من السعي، يقول أبو هلال: "وَيكون الطّلب السَّعْي وَغَيره"[1]، فهما ليس بمعنى واحد، ثم إن الشاعر استخدم "أطلب" ولم يستخدم "أسعى"، ونحن نتعامل مع المقيد وليس المتخيل.

المسألة الثانية- التنازع وأولى العاملين بالعمل:

من الآراء التي ذكرها النحاة لأبي ذر الخشني رأي له في باب التنازع إذا كان الفعل الأول طالب مرفوع، يقول أبو حيان: "... وإن كان طالب مرفوع فمذاهب:

أحدها- أنه يضمر قبل الذكر، فيستكن في فعل الواحد، ويبرز في التثنية والجمع فتقول: ضربني وضربت زيدا، وضربتني وضربت هنداً، وضرباني وضربت الزيدين، وضربتاني وضربت الهندين، وضربوني وضربت الزيدين، وضربنني وضربت الهندات، وهذا مذهب سيبويه والبصريين، وحكى أبو زيد وسيبويه وغيرهما ضربوني وضربت قومك.

---

(١) الفروق اللغوية للعسكري ص ٤٩.

وذهب محمد بن الوليد إلى أنه ليس إضمارا قبل الذكر، والتقدير عنده في نحو: ضربوني وضربت قومك: ضربت قومك وضربوني، فالضمير المتقدم لفظا هو منوي به التأخير، فأما ما قاله سيبويه من نحو: ضربني وضربت قومك فقال: جائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، قال: كأنك قلت: ضربني "من"، ثم وضربت قومك، وترك ذلك أجود وأحسن، وهو رديء في القياس.

المذهب الثاني- مذهب الكسائي في مشهور ما نقل عنه، وهشام، وتابعهما من أصحابنا أبو زيد السهيلي وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب "المشرق في النحو" أن الفاعل محذوف لا يضمر، وقد نقل عن الكسائي أنه مضمر مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها، وأن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لا يصح.

المذهب الثالث– أن مثل هذا التركيب باطل؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى الحذف للفاعل، وهو مذهب الفراء، ويجب على مذهبه إعمال الأول في هذه المسألة، وعن الفراء أيضا أن مثل: ضربني وضربت زيداً يقصره على السماع، ولا يجعله قياسا، وعنه أيضا أن إصلاح هذه المسألة أن يعمل الأول أو يضمر الفاعل بعد الجملة المعطوفة فنقول: ضربني وضربت زيداً هو، وضربت الزيدين هما.

وذهب أبو ذر مصعب بن أبي بكر، فيما أدى إلى الإضمار أو الحذف، إلى اختيار إعمال الأول دون إعمال الثاني. وإذا أعملت الأول فإما أن يكون الثاني طالب مرفوع أو منصوب أو مجرور، إن كان طالب منصوب أو مجرور فالمنقول عن البصريين والكوفيين جواز الحذف على اختلاف بينهم، قال في المقنع تقول: ضربني وضربتهم قومك هذا لا خلاف فيها، فإن قلت: ضربني وضربت قومك جاز عند الكوفيين على قول من قال: زيد ضربت، وهو عند البصريين جيد حسن على الحذف، وزيد ضربت قبيح جدا"[1].

وفيما يتعلق بهذه المسألة ورأي أبي ذر الخشني فيها – فيما ذكره أبو حيان في نصه السابق – فهو خاص بجزئية معينة، وهي إذا كان الفعل الأول يطلب مرفوعا، سواء

(١) الارتشاف ٤ / ٢١٤٤

أكان الفاعل مفردا أم مثنى أم مجموعا، فهل يضمر المرفوع قبل الذكر، أو هو محذوف، أو غير ذلك، وللحق فهذا تركيب مشكل، تعددت فيه آراء العلماء، وتباينت فيه مذاهبهم.

وسوف نتناول المسألة على هذا النحو:

المذهب الأول- إضمار المرفوع قبل الذكر:

ذهب إليه سيبويه – على الرغم أنه لا يرى الإضمار قبل الذكر – وذلك تجنبا لحذف الفاعل؛ لأنه عمدة، يقول: "فإن قلت: ضربني وضربت قومَك فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله"(١).

فسيبويه في هذا النص يرى إضمار الفاعل إذا اختلفت العوامل، وكان الفاعل والمفعول مثنى أو جمعا، فنقول على مذهبه: ضرباني وضربت الزيدين، وضربوني وضربت الزيدين، ولكنه لم يأت بشاهد من كلام العرب يدل على صحة ما ذهب إليه، وإنما مَثَّلَ بمثال من النثر، يقول سيبويه: "وكذلك تقول: ضربوني وضربت قومك، إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل ؛ لئلا يخلو من فاعل. وإنما قلت: ضربت وضربني قومُك فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل...

وقد يجوز ضربت وضربني زيدا؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا، والوجه: متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلقٌ، ومثل ذلك في الجواز ضربني وضربت قومُك، فتحمله على الآخر، فإن قلت: ضربني وضربت قومَك فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله.

---

(١) الكتاب ٨٠/١

ولابد من هذا، لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا مثلته: ضربني من ثم وضربت قومَك، وترك ذلك أجود وأحسن للتبيان الذي يجيء بعده فأضمر من لذلك.

قال الأخفش: فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس، تضمر شيئا يكون في اللفظ واحدا، فقولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله.. لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن"[1].

وقد أيد ابن مالك سيبويه في سياق رده على الكوفيين بشواهد شعرية، يقول: "الثاني: أن إعمال السابق مخلص من تقديم ضمير على مفسر مؤخر لفظا ورتبة في نحو: ضربوني وضربت قومَك. .... والجواب عن الأول. .. وعن الثاني أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب "نعم"، كقول الشاعر:

نعم امرأ هرم لم تعرُ نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا[2].

وفي باب "رب" كقول الشاعر:

واه رأبت وشيكا صدع أعظمه وربه عاطبا أنقذت من عطبه[3].

وفي باب البدل كقول بعض العرب: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، وفي باب الابتداء ونواسخه نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وقوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا

---

(١) السابق ١/ ٧٩-٨٠

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمي في التصريح ٢/ ٩٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٤، والتصريح ٢/ ٢٨٢، وشرح شذور الذهب ص ١٩٧

(٣) أنشده ثعلب ولم يعزه لقائل معين وهو في شرح التسهيل ١/ ١٦٢، وابن عقيل ٣/ ١٢، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٧٠، والأشموني ٢/ ٢٠٨

﴿فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] فلجوازه في باب مسائل التنازع أسوة بتلك المواضع قياسا لو لم يثبت سماعا، فكيف وقد سمع في الكلام الفصيح كقول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل[1]

وكقوله:

هويني وهويت الخرد العربا أزمان كنت منوطا في هوى وصبا[2]

ومثله:

خالفاني ولم أخالف خليليْ ـي فلا خير في خلاف الخليل[3][4]

المذهب الثاني- حذف المرفوع:

فـ"الكسائي وهشام والسهيلي يوجبون الحذف، تمسكا بظاهر قوله:

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال...[5][6].

فقد ذهبوا إلى حذف الفاعل، فرارا من القول بالإضمار قبل الذكر؛ لأنه أصل مرفوض، وما ذهبوا إليه شنيع؛ إذ لا يتصور – عقلا – وجود فعل من غير فاعل، يقول الرضي:

---

(١)البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣ / ٧٧، ٥ / ٢٨٢؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٠، و٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص٣٠٥٩؛ والدرر ١/ ٢١٩، ٥ / ٢١٨؛ والتصريح ٢ / ٨٧٢

(٢)البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥ / ٢٨٣؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣١

(٣)البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٥٩؛ والدرر ٥ / ٣١٨؛ وهمع الهوامع ٣ / ١٢٠

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٧٠

(٥) هذا قطعة من بيت، يمدح فيه الشاعرُ – وهو علقمة بن عبده – الحارثَ بن جبلة الغساني، وهو بتمامه:

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذَّت نبلُهُم وكليبُ

المفضليات، ص٣٩٣، وديوان علقمة ص١٢.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٧٦)

"والكسائي يحذف الفاعل من الأول؛ حذرا من الإضمار قبل الذكر، كما ذكرنا من قبل؛ فحاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى مثعب موائلا من سبل الراعد

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجيء لمحض التفسير، كما جاء في نحو: ربه رجلا، فهو يقول: ضربني وأكرمت زيدا أو الزيدينِ أو الزيدينَ أو هندا أو الهندين أو الهندات"[1].

المذهب الثالث- إعمال الأول وعدم الإضمار أو الحذف:

ذهب إليه أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني، كما ذكر أبوحيان في نصه السابق[2]، أنه فيما أدى إلى الإضمار أو الحذف، يكون إعمال الأول دون إعمال الثاني. يقول ابن هشام: "فصل أبو ذر الخشني فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول، فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثاني"[3].

المذهب الرابع- أن المتأخر فاعل للفعلين:

يرى الفراء أن "زيد" في: قام وقعد زيد فاعل للفعلين جميعا، ويذكر الرضي مذهب الفراء ويرده عليه، يقول: "والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضا للفاعلية، نحو: ضرب وأكرم زيد، جاز أن تعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية"[4].

---

(١) شرح الرضي ٢٠٦/١

(٢) انظر كذلك: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت. هنداوي ٣/ ١٢٠.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٦٣٦.

(٤) شرح الرضي ٢٠٦/١

المذهب الخامس- بطلان هذا التركيب:

نسب أبو حيان إلى الفراء أنه يرى " أن مثل هذا التركيب باطل، لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى الحذف للفاعل، ويرى قصره على السماع، ولا يجعل قياسا.

وعنه أن إصلاح هذه المسألة أن يعمل الأول، أو يضمر الفاعل بعد الجملة المعطوفة، فنقول: ضربني وضربت زيداً هو، وضربت الزيدين هما، وقد تفرد ابن مالك بنقل هذا الرأي عنه، يقول: "إلغاء العامل الأول – وهو مقتض للرفع – كقولك: ضربوني وضربت قومك، فهذا الاستعمال جائز في مذهب البصريين، ممتنع في مذهب الكوفيين، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلا، كقولك: ضربت وضربت قومك هم"[1].

ولم أجد هذا الرأي للفراء في ما بين أيدينا من كتبه، وقد لاحظ هذا ابن النحاس، يقول المرادي: "قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك"[2].

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه في إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول، هو الراجح ؛ لأنه مؤيد بالسماع من كلام العرب شعرا ونثرا فمن الشعر قول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء.....

وقد ورد الإضمار قبل الذكر كثيرا، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] فتم الإضمار قبل الذكر والتفسير، فإذا جاز هنا فإنه يجوز في باب التنازع.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٧٤

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ١٣٢

ويبقى القول بأن ما ذهب إليه أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني من أن ما أدى إلى الإضمار أو الحذف، يكون إعمال الأول دون إعمال الثاني: مذهب له وجه إذا استقام معه المعنى، أما إذا لم يستقم المعنى فهو رأي غير معتبر، وبخاصة إذا احتجنا إلى تغيير الرواية المشهورة للشاهد المسموع المستدل به على المسألة.

والحق أن مذهب سيبويه يكفينا كل هذا العناء.

المسألة الثالثة- إعراب "ما" إذا اتصلت بـ"نعم وبئس":

منع أبو ذر الخشني أن تأتي "ما" تمييزا في باب "نعم"، يقول أبو حيان: "وقد اختلفوا في مسائل:

إحداها: التمييز بـ"ما" في باب نعم، أجاز ذلك الفارسي، فيكون نكرة تامة بمعنى شيء، ومنع ذلك غيره، منهم: **أبو ذر مصعب بن أبي بكر**"[1].

ويقول السيوطي: " وَقد اخْتلف فِي نكرات مِنْهَا: (مثل) فَمنع الْكُوفِيُّونَ التَّمْيِيز بهَا لإبهامها فَلَا يبين بهَا، وَأَجَازَهُ سِيبَوَيْهِ، فَيَقُول: لي عشرُون مثله، وَحكى: لي ملْء الدَّار أمْثَاله، وَمِنْهَا: (غير) فَمنع الْفراء التَّمْيِيز بهَا، لِأَنَّهَا أَشد إبهاما، وَأَجَازَهُ يُونُس وسيبويه، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو من فَائِدَة، إِذْ أَفَادَ أَن عِنْده مَا لَيْسَ بمماثل لهَذَا، وَهَذَا الْمِقْدَار فِيهِ تَخْصِيص، وَمِنْهَا (مَا) فِي بَاب نعم، وَأَجَازَ الْفَارِسِي أَن تكون نكرَة تَامَّة بمعني شَيْء وتنتصب تمييزا، وَتَبعهُ الزَّمَخْشَرِيّ، وَمنع ذَلِك قوم مِنْهُم أَبُو ذَر مُصعب بن أبي بكر الْخُشَنِي"[2].

في النصين السابقين قولان في "ما" المتصلة بنعم وبئس:

---

(١) الارتشاف ٤ /١٦٢٨

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٣٣٧.

القول الأول: أن "ما" تمييز، أجازه سيبويه والفارسي. والقول الثاني: لا تأتي تمييزا، قاله الكوفيون، وذهب إليه صاحبنا أبو ذر الخشني. ولكلٍّ حجته.

وأفصل القول في هذه المسألة فأقول:

للنحاة في "ما" المتصلة بهذين الفعلين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨] وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾ [الأعراف: ١٥٠] مذاهب:

المذهب الأول- عدم إعراب "ما" تمييزا:

قول الكوفيين، وصاحبنا أبي ذر الخشني ومن نحا نحوهم أن "ما" لا تأتي تمييزًا، بل هي في محل رفع على الفاعلية، وقد اختلف القائلون به على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسم معرفة تام، غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لموصوف (مخصوص) محذوف، وقد جاء عند سيبويه أن "ما" تكون اسما غير مفتقر إلى صلة، يقول: ونظير جعلهم "ما" وحدها اسما قول العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسما. ومثل ذلك: غسلته غسلا نعما، أي نعم الغسل"[1].

وقد نقل ابن مالك هذا الرأي عن سيبويه، يقول: "... ونبهت على أن مميزه لا يكون إلا صالحا للألف واللام مع أن كل مميز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء؛ لأن أبا علي والزمخشري يجيزان التمييز في هذا الباب بـ "ما"، ويزعمان أن فاعل نعم في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١] وشبهه مضمر، كما هو في: نعم رجلا زيد، و"ما" في موضع نصب على التمييز، وربما اعتقد من لا يعرف أن هذا مذهب سيبويه، وذلك باطل، بل

(١) الكتاب ٧٣/١

مذهب سيبويه أن "ما" اسم تام مكنى به عن اسم معرف بالألف واللام الجنسية مقدر بحسب المعنى، كقولك في ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]: أن معناه فنعم الشيء إبداؤها، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، قال أبو الحسن بن خروف: وتكون "ما" تامة معرفة بغير صلة، نحو: دققته دقا نعما، قال سيبويه: أي نعم الدق، ونعما هي أي نعم الشيء إبداؤها، ونعما صنعت وبئسما فعلت، أي نعم الشيء صنعت، هذا كلام ابن خروف معتمدا على كلام سيبويه"[1].

الثاني: أن "ما" موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، يقول الفارسي: "فإذا اعتبرت أن "ما" اسم مفرد كما أن "الرجل" اسم مفرد، وأنه قد يدل على الكثرة، كما تدل أسماء الأنواع عليها، وله واحد من لفظ منكور. كما أن لأسماء الأنواع آحادا من ألفاظها منكورة، جاز عندي أن تكون فاعل "نعم" و"بئس". وأظن الجرمي أيضا قد أجاز ذلك.

فيجوز على هذا الذي أعلمتك جوازه عندي، أن يكون "اشتروا" من قوله: "بئسما اشتروا به أنفسهم" صلة لـ "ما" ليست بصفة، وأن موضع "ما" رفع بـ"بئس" كما أن "الرجل" في: نعم الرجل زيد، مرفوع بـ"نعم"، لا أعلم شيئا يمنع من إجازة ذلك"[2].

الثالث: أن "ما" موصولة، والفعل صلتها، مكتفيا بها وبصلتها عن المخصوص، يقول الفراء: "ولا يصلح أن تولي نعم وبئس "الَّذِي" ولا "من" ولا "ما" إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع. من ذلك قولك: بئسما صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت. ولا يجوز ساء ما صنيعك"[3].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٢

(٢) المسائل البغداديات ص٢٥٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٧.

ويقول ابن مالك: "و"ما" في نعم ما صنعت. .... وهي عند الفراء وأبي علي الفارسي فاعلة موصولة مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص"[1].

وما ذكره ابن مالك من أن هذا هو قول الفراء صحيح، لكن نسبة القول للفارسي غير مسلمة؛ لأنه يرى أن المخصوص محذوف وليس مكتفى بالصلة عنه، يقول: "فأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ فتحتمل (ما) عندي وجهين، يجوز أن تكون معرفة، ويجوز أن تكون نكرة؛ فإن حملته على أنه معرفة كان رفعًا، وإن لم يكن لقوله: "يعظكم" موضع من الإعراب.. .. ، وعلى أيّ الوجهين حملت (ما) فلا بد من معرفة مرادة في المعنى محذوفة من اللفظ يختص بها المدح الشائع. ألا ترى أنك لو قلت: نعم رجلا، أو: نعم الرجل، لكنت مريدا مع ذلك ممدوحا مخصوصا حذفته لجري ذكره وتقدمه، أو لدلالة حال أخرى عليه. والمضمر في الآية المراد هو – والله أعلم –: موعظته أو أمره"[2]. كما أن ما يقوله الفارسي يتوافق مع القول الثاني السابق، ولعل الذي أوهم ابن مالك قول الفارسي بعد هذا الذي ذكر معلقًا على قول الأخفش في المسألة: "والقول فيها عندي ما قدمته من إرادة الممدوح المخصوص"[3] وما يقصده الفارسي هو أن يقدر المخصوص المحذوف.

الرابع: أن "ما" مصدرية، ولا حذف في الكلام، وتأويلها: بئس صنعك، وإن كان لا يحسن في الكلام: بئس صنعك، كما تقول: أظن أن تقوم، ولا تقول: أظن قيامك"[4].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٩

(٢) المسائل البغداديات ص٢٥٢، ٢٥٣.

(٣) السابق ص٢٥٣.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٣٩

وهو ما خطأه الأخفش حين قال: "وقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ فـ"ما" ها هنا اسم ليست له صلة ؛ لأنك إن جعلت ﴿ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ صلة لـ (ما) صار كقولك: "إنّ اللّهَ نِعْمَ الشيء"، أو "نعم شيئا"، فهذا ليس بكلام. ولكن تجعل (ما) اسما وحدها"[1].

ورد أبو علي الفارسي هذا الرأي، بقوله: "ولا يجوز عندي أن تكون "ما" في قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ التي تكون مع الفعل بمعنى المصدر وتكون فاعلة "نعم"، لأن تلك حرف بمنزلة "أن" مع الفعل، فهو اسم مختص، كما أن "أن" مع صلته اسم مختص، ويدل على ذلك في الفصل الذي تضمنه ذكرها وحكمها"[2].

الخامس: أن "ما" نكرة موصوفة بما بعدها وهي الفاعل، والمخصوص محذوف"[3].

المذهب الثاني- إعراب "ما" تمييزا:

أنها نكرة منصوبة على التمييز، وقد اختلف القائلون بهذا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، و"هو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين"[4].

ويؤكد نسبة هذا المذهب للأخفش قوله: "وقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ فـ"ما" ها هنا اسم ليست له صلة لانك ان جعلت ﴿ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ صلة لـ (ما) صار كقولك: "إنّ اللّهَ نِعْمَ الشيء" أو "نعم شيئا" فهذا ليس بكلام. ولكن تجعل (ما) اسما وحدها كما تقول: "غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمّا" تريد به: "نِعْمَ غَسْلاً". فان قيلَ: "كيفَ تكونُ (ما) اسما وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها، قلتُ: هي بمنزلة "يا أيُّها الرجل" ؛ لأن "أيا" ها هنا اسم ولا

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٩.

(٢) المسائل البغداديات ص٢٥٤

(٣) التصريح ٢/٨٢.

(٤) السابق، الصفحة نفسها

يتكلم به وحده حتى يوصف، فصار (ما) مثل الموصوف ها هنا؛ لأنك إذا قلت: "غَسَلَتُه غَسْلاً نِعِمّا" فانما تريد المبالغة والجودة، فاستغني بهذا حتى تكلم به وحده"[1].

كما يؤكد صحة النسبة إلى الزجاج مفهوم قوله: "بئس إذا وقعت على "ما" جُعِلت معها بمنزلة اسم منكور، وإنما ذلك في "نعم وبئس" ؛لأنهما لا يعملان في اسم علم، إنما يعملان في اسم منكور دال على جنس، أو اسم فيه ألف ولام يدل على جنس، وإنما كانتا كذلك ؛ لأن "نعم" مستوفية لجميع المدح، وبئس مُسْتوفية لجميع الذم، فإذا قلت: نعم الرجل زيد فقد استحق زيد المدح الذي يكون في سائر جنسه. .... وكذلك إذا قلت: بئس الرجل، دلَلْتَ على أنه استوفى الذم الذي يكون في سائر جنسه، فلم يجز إذ كان يستوفى مدح الأجناس أن يعمل في غير لفظ جنس، فإذا كان معها اسمُ جنس بغير ألف ولام فهو نصْبٌ أبداً، وإذا كانت فيه الألف واللام فهو رفْع أبداً، وذلك كقولك نِعْم رجُلاً زَيْد، ونعم الرجُل زيد، فلما نصب رجل فعلى التمييز، وفي "نعم" اسم مضمر على شريطة التفسير، وزيد مبين مَنْ هذا الممدوح، لأنك إذا قلت: نعم الرجل لم يعلم من تعني، فقولك: زيد تريد به هذا الممدوح هو زيد.

وقال سيبويه والخليل جميعَ ما قلنا في "نعم وبئس"، وقالا: إنْ شئتَ رفعت زيداً ؛ لأنه ابتداءٌ مَؤخَّر. كأنك قلت حين قلت: نعم رجلًا زيد، نعم زيد نعم الرجل، وكذلك كانت "ما" في "نعم" بغير صلة ؛ لأن الصلة توضح وتخصص، والقصد في نعم أن يليها اسم منكورٌ أو جنس، فقوله ﴿ **بِئْسما اشْتَرَوْا به أنفسهم** ﴾ بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم"[2].

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٧٢.

ويقول الفارسي: "فأما قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ فتحتمل "ما" عندي وجهين، يجوز أن تكون معرفة، ويجوز أن تكون نكرة، فإن حملته على أنه معرفة كان رفعا، وإن لم يكن لقوله: "يعظكم" موضع من الإعراب، وإن حملته على أنه نكرة كانت منصوبة، وموضع "يعظكم" نصبا، لكونه وصفا للاسم الموصوف، وعلى أي الوجهين حملت "ما" فلا بد من معرفة مرادة في المعنى محذوفة من اللفظ يختص به المدح الشائع"[1]

الثاني: أنها تمييز، والمخصوص "ما" أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لها، يقول الفراء: "وإذا أوليت "نعم وبئس" من النكرات ما لا يكون معرفة مثل "مثل" وأي" كان الكلام فاسدا، خطأ أن تقول: نعم مثلك زيد، ونعم أي رجل زيد، لأن هذين لا يكونان مفسرين،..... وقد أجازه الكسائي في كتابه على هذا المذهب. قال الفراء: ولا نعرف ما جهته، وقال: أرادت العرب أن تجعل "ما" بمنزلة الرجل حرفا تاما، ثم أضمروا لصنعت "ما"، كأنه قال: بئسما ما صنعت، فهذا قوله، وأنا لا أجيزه"[2].

الثالث: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف: أي شيء[3].

المذهب الثالث- "ما" كافة:

أن "ما" كافة لـ"نعم" و"بئس" عن العمل، يقول المرادي: "أن (ما) كافة لـ "نعم"، كما كفت "قل"، فصارت تدخل على الجملة الفعلية"[4].

---

(١) المسائل العضديات ص ٢٥٣

(٢) معاني القرآن للفراء ٥٧/١ وانظر :الجنى الداني في حروف المعاني ٣٣٩ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢

(٣) شرح الأشموني ٢٨٨/٢

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٣٩.

لكن الفراء يشترط لمجيئها كافة ألا ينوى بها الاكتفاء، فإن نوي بها الاكتفاء فلا تصلح كافة، يقول: "ولا يصلح أن تولي نعم وبئس "الذي" ولا "من" ولا "ما" إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع. من ذلك قولك: بئسما صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت. ولا يجوز ساء ما صنيعك"[1].

وقد رد أبو علي الفارسي هذا الرأي، بقوله: "فإن قلت: فهل يجوز أن تكون مع صلتها بعد "نعم" في الآية التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر على أن لا تكون اسم "نعم" وفاعلَها، ولكن تكون المخصوص بالمدح، فيكون التقدير: إن الله نعم الشيء وعظه لكم؟ فذلك عندي غير جائز أيضا، لما ذكرت من أن تلك حرف غير اسم، وليس يجوز أن تكون "ما" حرفا، لما يرجع إليه من قوله: "به""[2].

وبعد استعراض جميع الأقوال في المسألة يمكنني القول:

إن "ما" المتصلة بـ"نعم وبئس" يجوز فيها الرفع على الفاعلية في مواضع، ويجوز فيها النصب على التمييز في مواضع أخرى، ولا يجوز الرفع والنصب على الإطلاق في كل الشواهد والأمثلة، فالذي يحكمني صحة المعنى المستفاد من التركيب، وبناء على هذا، أقول:

أولا– إنه في نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ** ﴾ [النساء: ٥٨] وقوله تعالى: ﴿ **بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ** ﴾ [البقرة: ٩٠] وقوله تعالى: ﴿ **بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ** ﴾ [البقرة:٩٣] وقوله تعالى: ﴿ **بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي** ﴾ [الأعراف: ١٥٠] وفي نحو: بئسما صنعت، ونعما فعلت.. يكون الراجح في (ما) أنها رفع على الفاعلية في

(١) معاني القرآن للفراء ٥٧/١

(٢) المسائل البغداديات ص ٢٥٤

قـول الكـوفيين وأبـي ذر الخـشـني علـى الفاعليـة للفعـل، فهـي اسـم موصـول، والفعـل صلتها،وهو مكتفٍ بها وبصلتها عن المخصوص، وذلك بأن القول بهذا:

- يبقى معه المعنى صحيحا ؛ لأن اعتبار "ما" اسم موصول لا يوقع في اللبس؛ إذ يكون تأويل الكلام واضحا جليا، فنقول مثلا في تأويل الآية الأولى: إن الله نعم الذي يعظكم به، وتقدير الآية الثانية: بئس الذي اشتروا به أنفسهم... وهكذا.

- أن الذهاب إلى هذا القول يكفينا مؤونة التقدير، بخلاف الأقوال الأخرى التي تحتاج إلى التقدير والإضمار لمحذوف، كما في القول الأول من المذهب الأول على لسان سيبويه من أن "ما" اسم معرفة تام، غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لموصوف (مخصوص) محذوف. وبخلاف ما رآه الفارسي في القول الثاني من المذهب نفسه من أن "ما" موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. وكذلك بخلاف القول الخامس من المذهب من أن "ما" نكرة موصوفة بما بعدها وهي الفاعل، والمخصوص محذوف.. ومعلوم أنه إذا استقام المعنى بدون تقدير لمحذوف فهو أولى من التقدير.

ثانيا– واعتبار "ما" مصدرية في المذهب الأول وكافة في المذهب الثالث، وأنه لا حذف في الكلام، غير مسلَّم؛ لأن الكلام وإن سلم من تقدير محذوف فإنه يخل بسلامة التركيب؛ لأن "ما" المصدرية أو الكافة حرف، ولا يعود ضمير على حرف، ففي الآيات الثلاث الأول الضمير في "به" يعود على "ما" الموصولة. يقول المرادي: "ومذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها. وذهب الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير"[1].

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٣٢.

ثالثا– وعلى تقدير "ما" بـ"الشيء" في الآيات والأمثلة قد يكون مقبولا، لأنه لا يخل عند تقديره بالمعنى، لكن الأول أصح؛ لأن الإجماع منعقد على أن "ما" تستعمل اسما موصولا، فهو الأكثر قربا من روح اللغة.

رابعا– أما القول بأن "ما" نكرة بمعنى "شيء"، تعرب تمييزا فلا أسلمه في الآيات والأمثلة التي اتصلت فيه "ما" بفعل؛ فاعتبارها اسما موصول على ما بينا هو الأصح؛ لأن الأقوال الواردة في المذهب الثاني القائل بتنكير "ما" وأنها تمييز تقوم على الحذف والتقدير، وما صححته فيها بخلاف هذا؛ وعليه فيكون هو الأولى بالقبول.

* * *

المبحث الرابع

باب الجر

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى- الكاف بين الحرفية والاسمية:

يقول أبو ذر الخشني: "وقول الراجز:

..... فصيروا مثل كعصف مأكول[1]

ولهذا البيت تفسير في النحو، **تفسيره أن الكاف زائدة لكونها قد تكون حرفا**، و"مثل" لا تكون إلا اسما، فزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم، والمراد لزيادتها التأكيد"[2].

فيرى الخشني أن الكاف في "كعصف" حرف زائد، وعلل لحرفيتها بأن "مثل" لا تكون إلا اسما، فزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم، والمراد لزيادتها التأكيد، وقد يفهم من كلامه أنه يقول باسميتها، يفهم ذلك من لغة التردد التي جاءت في قوله: **"أن الكاف زائدة لكونها قد تكون حرفا"**.

وكأني بالخشني يجيز في مثل هذه "الكاف" أن تكون حرفا أو اسما، وهناك من قال بحرفيتها فقط، وهناك من قال باسميتها فقط.. ففي المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول- أن الكاف تأتي حرفا وتأتي اسما:

ذهب إليه الأخفش والفارسي وابن جني والخشني في ظاهر كلامه.

---

(١)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩، والتصريح ١/ ٢٥٢، ولحميد الأرقط في الدرر ٢/ ٢٥٠، والكتاب ١/ ٤٠٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٠، وخزانة الأدب ٧/ ٧٣، ورصف المباني ص٢٠١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٥

(٢) الإملاء المختصر ص١٩.

يقول المرادي: "ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفا واسما في الاختيار، فإذا قلت: زيد كالأسد احتمل الأمرين"[1].

ويقول الفارسي: "وقد استعملت اسما في نحو قول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل[2]

فالكاف فاعلة، لأن الفاعل لا يحذف"[3].

وقد تابعه تلميذه ابن جني، يقول: "واعلم أنه كما جاز أن تجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أن تجعل مبتدأة، فتقول على هذا: كزيد جاءني، وأنت تريد: مثل زيد جاءني، وكبكر غلام لمحمد، فإن أدخلت "إنَّ" على هذا، قلت: إن كبكر غلامٌ لمحمد، فرفعت الغلام؛ لأنه خبر "إنَّ"، والكاف نصب؛ لأنها اسم إن"[4].

وقد استدل الفارسي وابن جني ومن أخذ بمذهبهما بأبيات شعرية ورد ت فيها الكاف اسما:

١- وما هداك إلى أرض كعالمها ولا أعانك في غرم كغرام[5]

٢- بكا للقوة الشغواء جلت فلم أكن لأولع إلا بالكمي المقنع[6]

٣- تيم القلب حب كالبدر لا بل فاق حسنا من تيم القلب حبا[7]

---

(١) الجنى الداني ص ٧٨

(٢)البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣، والجني الداني ص ٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/ ١٧٠، والدرر ٤/ ١٥٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٢، وشرح المفصل ٨/ ٤٣

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٠٧

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٠

(٥) البيت بلا نسبة في جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ١٢١ وشرح التسهيل ٣/ ١٧١

(٦)البيت بلا نسبة في الجني الداني ص ٨٢، والدرر ٤/ ١٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ٩٨، والمقاصد النحويَّة ٣/ ٢٩٥

(٧)البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٨٢، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٨، والدرر ٤/ ١٥٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٩.

٤- لـو كـان فـي قلبـي كقـدر قلامـــة فـضلا لغيـرك مـا أتتـك رسـائلي[١]

٥- بنـا كـالجوى ممـا يخـاف وقـد نـرى شـفاء القلـوب الـصاديات الحـوائم[٢]

ويظهر من قول أبي ذر الخشني أنه يجعل الاسمية أصل في الكاف، والحرفية خروج عن الأصل.

القول الثاني- أن الكاف لا تأتي إلا حرفا:

وهو قول جمهور النحويين؛ إذ يرون أن الكاف حرف جر يفيد التشبيه، فإن وردت في الشعر اسما فبابه الضرورة، يحفظ ولا يقاس عليه، يقول سيبويه: "... إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا جعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز وهو حميد الأرقط:

..... فصيروا مثل كعصف مأكول

وقال خطام المجاشعي:

..... وصاليات ككما يؤثفين"[٣]

ويقول ابن هشام: "أما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل، ولا تقع لذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة"[٤].

القول الثالث- أن الكاف لا تأتي إلا اسما:

خالف أبو جعفر بن مضاء من نحاة الأندلس النحويين جميعا، فذهب إلى أن الكاف تكون اسما دائما، ولا علاقة لها بالحرفية.

---

(١)البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٧٨، وخزانة الأدب ٥ / ٢٢٢؛ والدرر ٤ / ١٦١؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٨٣؛ وهمع الهوامع ٢ / ٤٥٠.

(٢)البيت بلا نسبة في الدرر ٤ / ١٦٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٠

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٨

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٢٣٨.

يقول أبو حيان: "الكاف حرف جر لا خلاف، فاعلمه في ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب (المشرق) أنها تكون اسما أبدا بمعنى مثل"[1].

يقول السيوطي: "وقال أبو جعفر بن مضاء: هي اسم أبدا؛ لأنها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم"[2].

وما ذهب إليه القائلون باسمية "الكاف" ترددا أو جزما يحتاج إلى نظر من وجوه:

أولا: الكاف لا تقبل حد الاسم ولا علاماته، فالاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه[3]، والكاف لا تدل على ذلك، ويضاف إلى ذلك عدم قبولها علامات الأسماء التي حددها النحاة كالنداء و"ال" التعريف والتنوين.

ثانيا: أن الكاف لم تأت اسما في النثر، يقول ابن عصفور: "أما السماع؛ فلأنه لا يحفظ أن الكاف قد جاءت في النثر موجودا فيها أحكام الأسماء"[4].

ثالثا: أنه لا حجة لهم في قولهم: إن الكاف بمعنى مثل؛ لأن "كأن وليت" بمعنى أشبه وأتمنى، وهما حرفان بإجماع.

رابعا: أن الكاف على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ. يقول ابن أبي الربيع: "والذي يظهر أنها لا تكون اسما إلا في الضرورة؛ لأن وضعها على حرف واحد يقتضي ألا تكون اسما؛ لأن الاسم الظاهر لا يوجد على حرف واحد، وإن كان مبنيا، وإنما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمر

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٠

(٢) الهمع ٤/ ١٩٩

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٧٤

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧

المتصل، وليست الكاف التي للتشبيه بمضمر؛ فإذا اقتضى وضعها على حرف واحد أن تكون حرفا، فمتى وجدت اسما فذلك خروج عن قياسها، واستعمال لها في غير موضعها، فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع، ولم يسمع إلا في الضرورة فلا يتعدى"[1].

المسألة الثانية - ترخيم المركب الإضافي بحذف آخر المضاف إليه:

يقول أبو ذر الخشني: "وقول مسافع بن عبد مناف في رجزه:

يا مالِ مالَ الحسب المقدم [2].

قوله: يا مالِ. أراد يا مالك، فحذف الكاف للترخيم، وقوله: مالَ الحسب، هو منصوب؛ لأنه بدل من الأول، وهو أيضا مرخم، وإن كان مضافا للضرورة، وهو كقول الآخر:

خذوا حظكم يا آل عكرمَ واذكروا.. البيت [3].

أراد عكرمة فرخمه، وإن كان مضافا، **وهذا النوع قليل**" [4].

وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وسنفصل القول فيها على النحو التالي:

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك: "يا آل عامِ" في يا آل عامر، و"يا آل مالِ" في يا آل مالك، وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز"[5].

---

(١) البسيط ٢/٨٥١.

(٢) سيرة ابن هشام، ٢/ ٦١.

(٣)البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤ والكتاب ٢/ ٢٧١وأسرار العربية ص ٢٣٩، والإنصاف ١/ ٢٨٤، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠، والدرر ٣/ ٥١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠

(٤) الإملاء المختصر ص٢١٦، ٢١٧.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤٧ مسألة ٤٨

وقد استدل الكوفيون على جواز ترخيم المضاف بأنه قد جاء كثيرا في استعمالهم، قال زهير بن أبي سلمى:

خذوا حظكم يا آل عكرمَ واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

أراد: يا آل عكرمة، وحذف التاء للترخيم.

وقال الآخر:

أبا عروَ لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب[1].

أراد: أبا عروة.

وقال الآخر:

إما تريني اليومَ أمَّ حمزِ قاربت بين عنقي وجمْزي[2].

أراد: أم حمزة. والشواهد على هذا كثيرة جدا، فدل على جوازه ؛ ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد"[3]

وأما البصريون "فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز، أنه لم توجد فيه شروط الترخيم، وهي أن يكون الاسم منادى، مفردا، معرفة، زائدا على ثلاثة أحرف"[4].

---

(١) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٩، والإنصاف ١/ ٢٨٥ وأوضح المسالك ٤/ ٥٦، وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧، والتصريح ٢/ ١٨٤، وشرح المفصل ١/ ٣٧٥ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٧.

(٢)الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦٤، والكتاب ٢/ ٢٤٧، والمقتضب ٤/ ٢٥١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤٠، والإنصاف ١/ ٢٨٥

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤٧-٣٤٩ مسألة ٤٨

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤٩ مسألة ٤٨

ويقول العكبري: "وحجة الأولين أن المضاف إليه معرب غير منادى، فلم يرخم في الاختيار"[1].

وقد أجاب البصريون عما استدل به الكوفيون بأن ما ذكروه محمول على الضرورة، يقول الأنباري: "وعلى كل حال، فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه، والشواهد عليه أكثر من أن تذكر، وأظهر من أن تنكر، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى"[2].

والذي أراه أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح ؛ إذ ورد كثيرا ترخيم المضاف في الشعر؛ لأن الشاعر في اللغة الشعرية، مضطر لإقامة وزن البيت وموسيقاه، كما بينا في مسألة الممنوع من الصرف.

* * *

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٤٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥١ مسألة ٤٨.

المبحث الخامس

باب التوابع

وفيه مسألة واحدة، هي:

التوكيد بأكتع:

يقول الخشني: "وقوله: "والبرك أكتع"[1]، هذه رواية غريبة؛ لأنه أكد بأكتع دون أن يتقدمه أجمع"[2].

وأبو ذر يتابع جمهور النحويين في أن " أكتع" وما بعده لا يؤكد بها دون أجمع، يقول أبو حيان: "ولا يغني "أكتع" عن "أجمع" على مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان"[3].

وسنفصل القول في المسألة على النحو التالي:

يذهب جمهور النحويين إلى أن "أكتع" لا تأتي إلا بعد أجمع، وهذا ما ورد عن سيبويه، يقول: "ومثله أيضا: مررت بهم أجمعين أكتعين، ومررت بهم جمع كتع، ومررت بهم أجمع أكتع"[4].

ويقول السيوطي: "والْجُمْهور على أَنه لَا يُؤَكد بهَا أَي بأكتع وَمَا بعده دونه، أي دون أجمع ؛ لِأَنَّهَا تَوَابِع"[5].

---

(١) وردت هذه العبارة في بيت لعثمان بن مظعون، يقول:

أتيم بن عمرو للذي جاء بغضة ومن دونه الشرمان والبرك أجمع

(٢) الإملاء المختصر ص١٠١.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٢.

(٤) الكتاب ٢/ ١١

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ١٦٧

أما الكوفيون وابن كيسان فقد جوزوا ذلك، نقله عنهم السيوطي بعد كلامه السابق، يقول: "وَجوزهُ الْكُوفِيُّونَ وَابْن كيسَان وَاسْتَدَلُّوا بقوله:

..... تحمِلني الذلفاءُ حَوْلا أكتعا[1]

..... وسائِرُهُ بادٍ إِلَى الشَّمْس أكتعُ[2]

وَقَوله:

تَولّوا بالدَّوابر واتّقَوْنا بنُعْمان بن زُرْعَةَ أكْتَعِينا[3]

والأولون قَالُوا: هُوَ ضَرُورَة وَفِيه نظر لِإِمْكَان الْإِتْيَان بدله بِلَفْظ (أجمع)"[4].

ويقول ابن يعيش: "أمّا ما بعدَ "أجمع"، فتَوابعُ لا تقع إلّا بعدها، فـ "أكْتَعُ" تابعٌ لـ"أجمع"، يقع بعده كقولنا: "حَسَنٌ بَسَنٌ"، و"أبصعُ" تابعٌ لـ"أكتعَ" يقع بعده هذا ترتيبها.

وحكى ابن كَيسانَ أنّك تبدأ بأيّتهنَّ شئت بعد "أجمع"، كأنّه يجعل هذه الألفاظ إتباعاتٍ لـ"أجمع"، فلا يُقَدَّمْنَ عليها بل لك أن تأتي بأيّتهنّ شئت بعد "أجمع"، وتُؤخّر الباقي.

وقد جاء عن العرب: "أجمعُ أبصعُ"، و"جُمَعُ كُتَعُ"، و"جُمَعُ بُتَعُ"، فيُقدّمون "أجمع"، ثمّ يُتْبِعونها ما شاؤوا من هذه التوابع على ما ذكرناه.

---

(١)الرجز بلا نسبة في الدرر ٦ / ٣٥، ٤١؛ وخزانة الأدب ٥ / ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢ / ٤٠٦؛ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢١٠

(٢) البيت برواية "أجمع" بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٨١والخزانة ٤ / ٢٣٥

(٣)البيت لأعشى ربيعة في الدرر ٦ / ٣٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٣ / ١٦٨

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣ / ١٦٧–١٦٨

وأجاز بعضهم: "جاء القوم أكتعون "فيجعلونها كـ "أجمعين"، وليست تابعة، وقد تقدم أن بعضهم يجعل هذه الأشياء كلها تواكيد، ومعناها كمعنى "أجمع"، فأيها شئت قدمت، وبأيها شئت أكدت"(١).

ويقول الرضي: "والمشهور أنك إذا ذكرت أخوات "أجمع" وجب الابتداء بأجمع، ثم تجيء بأخواته على هذا الترتيب: أجمع، أكتع، أبصع، أبتع، ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته.

وقال ابن كيسان: تبدأ بأيها شئت بعد أجمع، والقول الثالث: أنه يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية، والقول الرابع: جواز حذف أجمع، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض. وسمع: جاءني القوم أكتعون"(٢).

وقد استدل الكوفيون وابن كيسان بالأبيات التي ذكرها السيوطي في نصه المذكور سابقا:

يـــا ليتنـــي كنـــت صـــبيا مرضـــعا تحمِلنـــي الـــذلفاءُ حَـــوْلا أكتعـــا

تـرى الثـور فيهـا مـدخل الظـل رأسـه وســائِرُهُ بــادٍ إِلَــى الــشَّمْس أكتــعُ

تَولّـــوا بالدَّوابـــر واتّقَوْنـــا بنُعْمـــان بـــن زُرْعَـــةَ أكْتَعِينـــا

وما استدل به الكوفيون وابن كيسان من أبيات بحاجة إلى نظر:

أولا: البيت الأول مجهول القائل، وقد اجتمع فيه شذوذان توكيد النكرة، والتوكيد بأكتع دون "أجمع"، وهو رجز من أربعة أبيات على النحو التالي:

يـــا ليتنـــي كنـــت صـــبيا مرضعـــا تحمـلني الذلفاء حولا أكتعا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٣١.

(٢) شرح الرضي ٢/٣٧٦

إذا بكيت قبلتني أربعـا إذا ظللـت الـدهر أبكـي أجمعـا

وقد نص النحويون على أن البيت المجهول الذي لا يعرف قائله لا يجوز الاحتجاج به[1].

ثانيا: البيت الثاني مغير الرواية، والرواية الصحيحة "أجمع" كما جاءت عند سيبويه، يقول:

"قال الشاعر:

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أجمع"[2]

ثالثا: وأما البيت الثالث فنسبه الطبري[3] وابن عصفور[4] وأبو عبيدة معمر بن المثنى[5] إلى أعشى بني ربيعة، وهو شاعر عاش في عصر بني أمية، وهو من طبقة الشعراء المختلف في الاحتجاج بشعرهم، وإن كان الأصح الاحتجاج به، ثم هو من ربيعة وهي من القبائل المؤخرة في الاحتجاج بأقوالها.

وزيادة على هذا، فمثل هذا البيت يعد من ضرورات الشعر، يقول ابن عصفور: "ومما استعمل فيه (أكتع) غير تابع لـ (أجمع) قول أعشى ربيعة.

نزلنا بالدوائر واتقونا بنعمان بن زرعة أكتعينا

وما ذكرته من أن النكرة لا تؤكد بـ (كل) أو ما هو في معناها إلا في ضرورة، هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فيزعمون أن النكرة لا تخلو من أن تكون مؤقتة أو غير مؤقتة.

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٢٧٣

(٢) الكتاب ١/ ١٨١

(٣) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري ٢/ ٢١٢.

(٤) ضرائر الشعر ص ٢٩٤.

(٥) شرح نقائض جرير والفرزدق ٣/ ٧٩٨-٧٩٩.

فإن كانت مؤقتة، كما هي في الأبيات المتقدمة الذكر، جاز تأكيدها في سعة الكلام. وإن كانت غير مؤقتة وأعني بذلك أن تكون غير معلومة القدر، لم يجز تأكيدها في الكلام ولا في الشعر، لأنه لا فائدة في ذلك، وذلك نحو رجال ودراهم: لا يجوز أن تقول: جاءني رجال كلهم، ولا قبضت دراهم كلها.

والصحيح عندي ما ذهب إليه أهل البصرة من أن النكرة لا تؤكد في الكلام أصلاً مؤقتة أو غير مؤقتة، لأن تأكيد غير (المعرفة) لا فائدة فيه"[1].

* * *

(١) ضرائر الشعر ص ٢٩٤-٢٩٥.

الخاتمة

على الرغم من قلة آراء أبي ذر الخشني فإن الباحث قد توصل لبعض النتائج، أبرزها:

أولا: أن أبا ذر الخشني كان صاحب شخصية علمية مستقلة، وقد ظهر ذلك جليا في آرائه واختياراته، فمثلا منع التمييز بـ"ما" خلافا لكثير من النحويين، كما ذهب إلى اختيار إعمال الأول دون إعمال الثاني، فيما أدى إلى الإضمار أو الحذف.

ثانيا: كان أبو ذر ملما بمذاهب النحويين على اختلاف مدارسهم النحوية، ويبدو أن شرحه لكتاب سيبويه كان شرحا كبيرا تناول فيه بالتفصيل المسائل النحوية التي اختلف فيها النحويون، يدل على ذلك إيراده بعض الآراء النحوية كرأي الفارسي في باب نائب الفاعل في أنه لا يجيز إقامة الثاني مع عدم اللبس، وهو نكرة مع وجود الأول معرفة.

ثالثا: يظهر أن كتب أبي ذر الخشني كانت معروفة ومتداولة زمن أبي حيان النحوي، فقد نص أبو حيان على أن أبا ذر ذهب فيمن ذهب من النحاة إلى أن "لات" فعل ماض بمعنى نقص، نفي بها كما نفي بليس، وقد ذكر الخشني هذا في شرحه لكتاب سيبويه[1].

رابعا: يتضح من آراء أبي ذر التي وجدناها له أنه لم يكن من النحويين المقلدين، إذ إنه يخالف سيبويه والبصريين في بيت امرئ القيس، حيث جعله من باب الإعمال، وكذلك الأمر في التنازع عندما اختار إعمال الأول، كما أنه خالف الفارسي في منع التمييز بـ"ما".

خامسا: كان الخشني – أحيانا – يلجأ إلى الآراء الغريبة، لكنها تتفق وروح اللغة، كما في إعرابة "مسحا" خبرا.

* * *

(١) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠

قائمة المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان الأندلسي: تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨=١٩٩٨هـ.

٢- الأزهية في علم الحروف: الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣م.

٣- أساس البلاغة: الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٤- أسرار العربية: الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٥- الأشباه والنظائر: السيوطي ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ.

٦- إصلاح المنطق: ابن السكيت ، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢ م

٧- الأصمعيات: الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة:السابعة، ١٩٩٣م.

٨- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت

٩- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٠- الإملاء المختصر في شرح غريب السير: مصعب بن محمد، أبي بكر بن مسعود الخشني،استخرجه وصححه: بولس برونله، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبوالبركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بدون.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون.

١٣- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ١٩٦٩م.

١٤- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان، صيدا.
١٦- تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى، الزَّبيدي، دار الهداية.
١٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م
١٨- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري)؛ أبو جعفر الطبري وعريب بن سعد القرطبي، دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
١٩- التبصرة والتذكرة: الصيمري، تحقيق: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٢٠- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢١- تذكرة النحاة: أبوحيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٢٤- التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٥- التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٢٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
٢٧- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.
٢٨- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الفكر - بيروت.
٢٩- جمهرة اللغة: ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

٣٠- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣١- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

٣٢- الحيوان: الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٣٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٤- الخصائص: أبوالفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

٣٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩=١٩٩٩م.

٣٦- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٣٧- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة العامة للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٧٠م.

٣٨- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق:مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٩- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق: محمد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.

٤٠- ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

٤١- ديوان جميل بثينة، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون.

٤٢- ديوان ذي الأصبع العدواني، تحقيق: عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٣م.

٤٣- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، بيروت ١٤٠١هـ.

٤٤- ديوان رؤبة وملحقاته، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

٤٥- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٤٦- ديوان زياد الأعجم، تحقيق: يوسف حسن بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٧- ديوان طرفة بن العبد: تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

٤٨- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٩- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات: تحقيق:محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

٥٠- ديوان علقمة الفحل، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة المحمودية بميدان الجامع الأزهر، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـ-١٩٣٥م.

٥١- ديوان الفرزدق، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٢- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان ١٩٧١م.

٥٣- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٤- ديوان المتلمس، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.

٥٥- الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، علي بن أبي زرع الفاسي، دار المنصور، الرباط ١٩٧٢م.

٥٦- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، المراكشي، السفر الخامس، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.

٥٧- رصف المباني في شروح المعاني: المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٥٨- سر صناعة الإعراب: أبوالفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٩- سير أعلام النبلاء: شمس الذهبي ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

٦٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٦١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٦٢- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٦٣- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٤- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق / صاحب أبوجناح، بدون.

٦٥- شرح الرضي على الكافية: الرضي الأستراباذي، تحقيق:يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، بدون.

٦٦- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: التبريزي، دار القلم - بيروت

٦٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع ٢٠٠٤م.

٦٨- شرح شواهد المغني: السيوطي تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٦٩- شرح قطر الندى: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٧٠- شرح المفصل: ابن يعيش، قدم له إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م

٧١- شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)، تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

٧٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تحقيق: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٧٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م

٧٤- ضرائر الشِّعْر: أبو الحسن ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٧٥- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية: أبو العباس الغبريني، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
٧٦- العين: الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٧٧- غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم ، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٧٨- الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون.
٧٩- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
٨٠- اللباب في علل الإعراب والبناء: أبوالبقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٨١- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٨٢- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
٨٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٨٤- المسائل الحلبيات: أبوعلي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
٨٥- المسائل العضديات: أبوعلي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٨٦- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد
٨٧- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق:محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
٨٨- معاني القرآن: الأخفش، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٨٩- معاني القرآن: الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.
٩٠- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩١- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٩٢- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٩٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

٩٤- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

٩٥- المغرب في حلى المغرب ا: أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي تحقيق: شوقي ضيف ا: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٥٥

٩٦- المفصل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٩٧- المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، الطبعة السادسة.

٩٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى.

٩٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، المشهور بـ" شرح الشواهد الكبرى": بدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

١٠٠- المقتضب: أبوالعباس المبرد، تحقيق:محمد عبدالخالق عضيمه، دار إحياء التراث الإسلامي بمصر ١٣٩٩هـ.

١٠١- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الطبعة الخامسة عشرة.

١٠٢- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

١٠٣- نوادر أبي زيد: أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

١٠٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

١٠٥- الوساطة بين المتنبي وخصومه: القاضي الجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٠٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

* * *

106- Sibawayh, (1408).*Al-Kitaab* (3rd ed.). A. Haroon (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

* * *

92- Ibn Hishaam, (2004). *SharH shudhoor Al-Dhahab fi ma`rifat kalaam al-arab*. M. AbdulHameed (Ed.). Daar al-Talaa'i`.

93- Ibn Hishaam, M. (n.d.).*AwDHaH al-masaalik ila alfiyat Ibn Maalik*. Y. Al-Biqaa`i (Ed.). Daar Al-Fikr.

94- Ibn Hishaam. (1985). *Mughni al-labeeb* `an kutub al-a`areeb (6th ed.). M. Al-Mubaarak & M. Ali (Eds.). Beirut: Daar Al-Fikr.

95- Ibn Jinni, O. (1405). *Sirr Sinaa`at al-i`raab*. H. Hindaawi (Ed.). Damascus: Daar Al-qalam.

96- Ibn Jinni, O. (n.d.). *Al-Luma` fi al-arabiyah*. F. Faaris (Ed.). Kuwait:Daar Al-Kutub Al-Thaqaafiyyah.

97- Ibn Jinni. (1999). *Al-KhaSaa'iS* (2nded.). M. Al-Najjaar (Ed.). Beirut: Daar Al-Hudaa.

98- Ibn Khullakaan, (n.d.). *Wafayaat al-a`yaan wa anbaa' abnaa' al-zamaan*. I. Abbas (Ed.). Beirut: Daar Saadir.

99- Ibn Maalik. (1967). *Tasheel al-fawaa'id wa takmeel al-maqaaSid*. M. Barakaat (Ed.). Daar Al-Kitaab Al-Arabi.

100- Ibn Malik.(1410). *SharH al-tasheel*. A. Al-Sayid & M. Al-Makhtoon (Eds.). MATba`at Hajr.

101- Ibn Manzhoor, (1414). *Lissan al-arab* (3rded.). Beirut: Daar Saadir.

102- Ibn OSfoor, A (1980). *DHaraa'ir al-shi`r. A. MuhHammah*. Daar Al-Andalus.

103- Ibn OSfoor. (n.d.).*SharH jumal Al-Zajjaaji*. S. Abu JanaH (Ed.). (n.p.).

104- Ibn Ya`eesh, (2001). *SharH al-mufaSSal*. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

105- Sallam, A. (1964). *Ghareeb al-Hadeeth*. M. Khaan (Ed.). Haidar Abad: Daa'irat Al-Ma`aarif Al-Othmaaniyah.

80- Ibn Al-Aabaar, (1995). *Al-takmilah li kitaab al-Silah*. A. Al-Harraas (Ed.). Beirut:Daar Al-Fikr.

81- Ibn Al-Haajib. (1989). *Aamaali Ibn-Al-Haajib*. F. Qadaarah. (Ed.). Amman: Daar Ammar & Beirut: Daar Al-Jeel.

82- Ibn Al-jazari, (n.d.). *Al-Nashr fi al-qira'aat al-ashr*. A. Al-DHabba` (Ed.). Al-MaTba`ah Al-Tijariyyah Al-Kubra.

83- Ibn Al-sarraj. (n.d.).*Al-USool fi al-naHu*. A. Al-Fatli (Ed.). Beirut: Mu'assasat Al-Risaalah.

84- Ibn Al-Sukait, (2002). *ISlaaH al-manTiq*. M. Mur`ib (Ed.). Daar IHyaa' Al-Turaath Al-Arabi.

85- Ibn Aqeel. (1980). *SharH Ibn Aqeel ala alfiyat Ibn Maalik* (20th ed.) M. AbdulHameed (Ed.). Cairo: Daar Al-Turaath.

86- Ibn Aqeel. (n.d.).*Al-Musaa`id ala tasheel al-fawaa'id.* M. Barakaat (Ed.). Markaz Al-BaHth wa IHyaa Al-Turath Al-Islaami.

87- Ibn Duraid, (1987). *Jamharat al-lughah*. R. Ba`labki (Ed.). Beirut: Daar Al-Ilm lI Al-Malaayeen.

88- Ibn Faaris, (1997). *Al-SaHibi fi fiqh al-lughah*. M. BayDHoon (Ed.). (n.p.).

89- Ibn FarHoon, (n.d.). *Al-Deebaaj al-modhahab fi ma`rifat a`yaan ulamaa' al-madh-hab*. M. Al-Ahmadi (Ed.). Cairo: Daar Al-Turaath.

90- Ibn Hishaam, (1383).*SharH qaTr al-nadaa* (11th ed.). M. AbdulHameed (Ed.). (n.p.).

91- Ibn Hishaam, (1955). *Al-Seerah al-nabawiyyah li Ibn Hishaam* (2nd ed.). M. Al-Saqa, I. Al-Abyaari & A. Al-Shalabi (Eds.) Cairo:MusTafa Al-Babi Al-Halabi.

66- *Diwaan Al-Mutalammis*. (1970). H. Al-Sairafi (Ed.).League of Arab States.

67- *Diwaan al-raa`ie Al-Numairi.*(1401). R. Vaibert (Ed.).(n.p.).

68- *Diwaan dhi al-iSba` Al-Adwaani*.(1973) A. Al-Adwaani & M. Al-Dulaimi (Eds.).Mosul:MaTba`at Al-jumhoor.

69- *Diwaan Imru' al-Qais* (4thed.). (n.d.). M. Ibrahim (Ed.). Cairo: Daar AL-Ma`aarif.

70- *Diwaan Jameel Buthainah*. (n.d.). Beirut: Al-MAktabah Al-Thaqaafiyyah.

71- *Diwaan Katheeir Azza.*(1971). I. Abbas (Ed.). Beirut: Daar Al-Thaqaafah.

72- *Diwaan Lubaid Ibn Abi Rabee`ah.*(1407). O. Al-Tabbaa` (Ed.). Beirut: Daar Al-Arqam.

73- *Diwaan Obaid Ibn Qais Al-Roqayaat*.(n.d.). M. Najm (Ed.). Beirut: Daar Sadir.

74- *Diwaan Turfah Ibn Al-Abd*.(1423). M. Nasr Al-Deen (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

75- *Diwaan Ulquma Al-FaHil*.(1935). A. Saqir (Ed.). Cairo: Al-Maktabah Al-MaHmoodiyyah.

76- *Diwaan ziyaad Al-A`jam*. (1408). Y. Bakkar (Ed.). Daar Al-Maseerah.

77- *Diwaan Zuhair Ibn Abi Salma* (1408). A. Fa`oor (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

78- *Diwan Ru'bah wa mulHaqaatih* (3rd ed.). (1400). W. Al-baroosi (Ed.).Beirut: Daar Al-Aafaaq Al-Jadeedah.

79- Hassan, A. (n.d.). *Al-Nahu al-waafi* (15thed.). Cairo:Daar Al-Ma`aarif.

53- Al-SuyooTi, A. (n.d.). *Ham` al-hawami` fi sharH jama` al-jawami`*. A. Hindaawi (Ed.). Egypt:Al-Maktabah Al-Tawfeeqiyyah.

54- Al-SuyooTi. (1423). *Al-Ashbaah wa al-nazhaa'ir* (3rd ed.). A. Mukrim (Ed.). Daar Aalam Al-Kutub.

55- Al-Tabari, A & Al-QurTubi, A. (1387). *Tareekh al-Tabari* (2nded.). Beirut: Daar Al-Turaath.

56- Al-Tabreezi, (n.d.).*SharH diwaan al-Hamasah li Abi Tammam*. Beirut: Daar Al-Qalam.

57- Al-zajjaj, (1988).*Ma`aani al-quran wa i`raabuh*. A. Shalabi (Ed.). Beirut: Aalam Al-kutub.

58- Al-Zamakhshari, J. (1993). *Al-MufaSSal fi San`at al-i`raab*. A. Bu MulHim (Ed.). Beirut: Maktabat Al-Hilaal.

59- Al-Zamakhshari, J. (1998). *Asaas al-balaaghah*. M. Oyoon Al-Sood (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

60- Al-Zubaidi, (n.d.).*Taaj al-arouss min jawaahir al-qaamoos*. Daar Al-Hidaayah.

61- *Diwaan abi al-najm al-ajli*.(2006). M. Jamraan (Ed.).Damascus: MaTboo`aat Majma` Al-Lughah Al-Arabiyah.

62- *Diwaan al-a`sha al-kabeer*.(1407) M. NaSir Al-Deen (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

63- *Diwaan Al-Abbas Ibn Mirdaas*.(1412). Y. Al-Jaboori (Ed.). Beirut: Mu'assasat Al-Risaalah.

64- *Diwaan al-aHwaS al-nSaari*.(1970). A. Jamaal (Ed.). Cairo: Al-Hay'ah Al-Ammah li Al-Ta'leef wa Al-Tarjamah.

65- *Diwaan Al-Farazdaq*.(1418). O. Al-Tabbaa` (Ed.). Beirut: Daar Al-Arqam.

40- Al-Mubrad, A. (1399). *Al-MuqtaDHab*. M. UDHaimah (Ed.). Daar IHyaa' Al-Turaath Al-Islami.

41- *Al-muhtasib fi tabyeen wujooh shawadh al-qira'aat*.(1999). Ministry of Endowments -The Supreme Council for Islamic Affairs.

42- Al-Muraadi, (2008).*TawDHeeH al-maqaaSid wa al-masaalik bi sharH alfiyat Ibn Maalik*. A. Sulaimaan (Ed.). Cairo: Daar Al-Fikr Al-Arabi.

43- Al-Muraadi, A. (1403). *Al-Jana al-daani fi Huroof al-ma`aani* (2nd ed.). F. Qabawah & M. FaDHel (Eds.). Beirut:Daar Al-Afaaq Al-Jadeedah.

44- Al-Muthanna, M. (1998).*SharH naqaa'iDH jareer wa Al-Farazdaq* (2nd ed.). M. Hoor & M. KhaliS (Eds.). Abu Dhabi: Al-Majma` Al-Thaqaafi.

45- Al-Raazi, F. (1420).*MafaateeH al-ghaib* (3rd ed.). Beirut: Daar IHyaa' Al-Turaath Al-Arabi.

46- Al-RaDHi.(n.d.).*SharH al-RaDHiala al-kaafiyah*. Y. Umar (Ed.). Tripoli: University of Bin Ghazi.

47- Al-Sabban, M. (1997).*Hashyat Al-Sabban ala sharH al-ashmoni*. Beirut: Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

48- Al-Saimari, (1412).*Al-TabSirah wa al-tadhkirah*. F. Ali Al-Deen (Ed.). Umm Al-Qura University.

49- Al-ShanqeeTi, A. (1999). *Al-Durar al-lawami` ala ham` al-hawame` m` sharH jam` al-jawame`*. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

50- Al-ShaTibi, (n.d.).*Al-MaqaaSid al-shafiyah fi sharH al-khulaSah al-kafiyah*. A. Al-Othaimeen, et al (Eds.). Umm Al-Qura University.

51- Al-SuyooTi, (1966).*SharH shawaahid al-mughni*. A. Kujaan (Ed.). Lajnat Al-Turaath Al-Arabi.

52- Al-SuyooTi, A. (n.d.) *Bughyat al-wu`aat* fi Tabaqat al-lughawieen wa al-nuHat. M. Ibraheem (Ed.). Saida: Al-Maktabah Al-ASriyyah.

27- Al-Faraabi, A. (1987). *Al-SiHaaH taj al-lughah wa SiHaaH al-arabia* (4th ed.). A. ATTaar (Ed.). Beirut: Daar Al-Ilm Li Al-Malaayeen.

28- Al-Faraaheedi, A. (n.d.) *Al-Aayn*. M. Al-Makhzoomi & I. Al-Samurraa'i (Eds.). Daar Al-Hilaal.

29- Al-farraa', (n.d.). *Ma`aani al-quran*. A. Al-Najati, M. Al-Najjar & A. Al-Shalabi (Eds.).Daar Al-MiSriyyah.

30- Al-Ghabreeni, A. (1979). *Onwaan al-diraya* (2nded.). A. NuaihiDH (Ed.). Beirut: Daar Al-Aafaaq Al-Jadeedah.

31- Al-Hamawi, Y. (1993). *Mu`jam al-odabaa'*. I. Abbas (Ed.). Beirut: Daar Al-Gharb Al-Islami.

32- Al-Hamawi, Y. (1995). *Mu`jam al-buldan* (2nded.). Beirut:Daar Saadir.

33- Al-Hameedi, M. (1966).*Jadhwat al-moqtabis fi dhikr wulaat al-andalus*. Cairo: Al-Daar Al-MiSriyyah li Al-Ta'leef wa Al-Nashr.

34- Al-Harwi, (1993).*Al-Azhyah fi ilm al-Huroof*. A. Al-MulooHi(Ed.). Damascus: MaTboo`aat Majma` Al-Lughah Al-Arabiyyah.

35- Al-JaHizh, (1424) *Al-Hayawaan* (2nded.). A. Haroon (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

36- Al-jurjaani, (n.d.) *Al-wasaaTah bayn Al-Mutanabbi wa khuSoomih*. M. Ibraheem & A. Al-Bajaawi (Eds.). MaTba`at Issa Al-Baabi Al-Halabi wa Shurakah.

37- Al-Khushani, M. (n.d.).*Al-Imlaa' Al-MukhtaSar fi sharH al-syar*.P. bronle (Ed.). Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

38- Al-Maliqi, (1405). *RaSf al-mabaani fi shurooH al-ma`aani* (2nd ed.). A. Al-KharraT (Ed.).

39- Al-Marakishi, (1965).*Al-Dhail wa al-takmila li kitaabai al-mawSool wa al-Silah*. I. Abbas (Ed.). Beirut: Daar Al-Thaqaafah.

13- Al-Askari, A. (n.d.). *Al-Furooq al-lughawiyyah*. M. Saleem (Ed.). Cairo: Daar Al-Ilm wa Al-Thaqaafah.

14- Al-Askari, A. (n.d.). *Jamharat al-amthaal*. Beirut: Daar Al-Fikr.

15- Al-ASma`i. (1993).*Al-ASma`iyyaat* (7th ed.). A. Shaakir & A. Haroon (Eds.). Cairo:Daar Al-Ma`aarif.

16- Al-Azhari, Kh. (2000). *Al-TaSreeH bi maDHmoon al-tawDHeeH fi al-naHu*. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

17- Al-Baghdaadi, A. (1997). *Khizanat al-adab wa lub lubabat lisan al-Arab* (4th ed.). A. Haroon (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khaanji.

18- Al-DHabbi, A. (1967). *Bughyat al-multamis fi taareekh al-andalus*. Cairo: Daar Al-Kaatib Al-Arabi.

19- Al-Dhabbi, A. (n.d.). *Al-MufaDHaliyaat* (6thed.). A. Shaakir & A. Haroon (Eds.). Cairo:Daar AL-Ma`aarif.

20- Al-Dhahabi, Sh. (1985). *Syar A`lam al-nobalaa'* (3rded.) Sh. Al-Arna'ooT, et al (Eds.) Beirut: Mouassasat Al-Risaalah.

21- Al-Dhahabi, Sh. (2003). *Tareekh al-Islam wa wafayaat al-mashaaheer wa al-a`laam*. Beirut: Daar Al-Gharb Al-Islami.

22- Al-Faarisi, A. (1406). *Al-Masaa'il al-aDHudiyaat*. A. Al-ManSoori (Ed.). Beirut: Aalam Al-kutub.

23- Al-Faarisi, A. (1969). *Al-EeDHaah al-aDHudi*. H. Farhood (Ed.). (n.p.).

24- Al-Faarisi, A. (n.d.). *Al-Masaa'il al-Halabiyaat*. H. Hindaawi (Ed.). Damascus: Daar Al-Qalam.

25- Al-Faarisi, A. (n.d.). *Al-Masaa'il al-mushkilah (al-baghdaadiyaat)*. S. Al-Sinkaawi (Ed.). Baghdad: Al-Aani.

26- Al-Faasi, A. (1972). *Al-Dhakheerah Al-Sunniyah fi tareekh al-dawlah al-mareeniyah*. Rabat: Daar Al-ManSoor.

List of References:

1- Al-Abkari, A. (1986). *Al-Tabyin `an madhaahib al-naHwiyyeen al-baSriyyeen wa al-koofiyyeen*. A. Al-Othaimeen (Ed.). Daar Al-Gharb Al-Islami.

2- Al-Aini, B. (2005). *Al-MaqaaSid Al-naHwiyyah fi sharH shawaahid al-alfiyah*. M. Oyoon Al-Sood (Ed.). Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

3- Al-Akbari, A. (1416). *Al-lubaab fi ilal al-i`raab wa al-binaa'*.Gh. Mukhtar & A. Nabhaan (Eds.).Beirut Daar Al-Fikr Al-Mu`aaSir.

4- Al-Akhfash, (1990).*Ma`aani Al-Quran*. H. Quraa`ah (Ed.). Cairo:Maktabat Al-Khaaniji.

5- Al-Anbaari, A. (n.d.). *Al-InSaaf fi masaa'il al-khilaaf*. M. AbdulHameed (Ed.). Daar Al-Fikr.

6- Al-Anbaari.(1420). *Asraar al-arabiyyah*.Daar Al-Arqam Ibn Abi Al-Arqam.

7- Al-Andalusi, A. (1416). *Tadhkirat al-nuHaat*. A. AbdulraHman (Ed.). Beirut: Mu'assasat Al-Risaalah.

8- Al-Andalusi, A. (1418). *Al-Tadhyeel wa al-takmeel fi sharH Kitaab Al-tasheel*. H. Hindaawi (Ed.). Damascus: Daar Al-Qalam.

9- Al-Andalusi, A. (1955). *Al-Mughrib fi Hala al-maghrib* (3rd ed.). Sh. DHaif (Ed.). Cairo: Daar AL-Ma`aarif.

10- Al-Andalussi, A. (1998). *Irtishaaf al-DHarb min lisaan al-arab*. R. Muhammad (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khaanji.

11- Al-AnSaari, A. (1980). *Nawaadir Abi Zaid*. M. Ahmad (Ed.). Daar Al-Shurooq.

12- Al-Ashmooni.(1998). *SharH Al-Ashmooni ala alfiyat Ibn Maalik*. Beirut: Daar Al-Kutub Al-Ilmeyyah.

Grammatical Views of Abu Dhar Al-Khushani:
Compilation and Study

Dr. Ali Muhammad Al-Shehri
Department of Arabic Language
University College in Qunfudhah
Umm Al-Qura University

Abstract:

Grammatical Views of Abu Dhar Khushani: Compile and Study

Abu Dhar Khushani is considered as a famous Andalusians grammarian in the sixth century AH. He explained the book of Sibawayh , Jamal Alzagagi and Edah abi Ali Alfarsi , but the loss of his books has gone over his grammatical views but very little mentioned in books of the grammarians. The researcher worked to shed light on his scientific life and his grammarian approach, and then the researcher collected after that his grammatical views in the books of grammarians, and discussed with other expressions and views, and clarified the best among them.